11 قصَّة عن يوم 11 سبتمبر

مختارات من تجارب خيَّة لضحايا درنة في ليبيا بعد عام من الفاجعة

LCW
LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

محامون من أجل العدالة في ليبيا
LFJL
LAWYERS FOR JUSTICE IN LIBYA

شكر وتقدير

تتوجه منظمتا رصد الجرائم في ليبيا (LCW) ومحامون من أجل العدالة في ليبيا (LFJL) بالشكر والامتنان لكلّ من ساهم بشهاداته في هذا التقرير.

هذا التقرير مخصّص للضحايا والناجين والأسر والمجتمعات المحلية المتضررة بفعل الفيضانات في شرق ليبيا. لقد انقلبت حياة هؤلاء رأساً على عقب بسبب هذه الفاجعة المدمرة. نكرّم أولئك الذين فقدوا حياتهم أثناء الفاجعة وبعدها، وأولئك الذين يواصلون الكفاح من أجل العدالة.

لقد تم حجب الهوية الكاملة للضحايا الذين تمّت مقابلتهم لهذا التقرير، حمايةً للسلامة الشخصية لأولئك الذين يخشون الاستهداف والاعتداء عليهم من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء البلاد.

كتّاب التقرير:
أحمد مصطفى (LCW)
منى عبد العزيز (LCW)
محمد المصطفى (LFJL)

بدعم على مستوى البحث والمراجعة والتحرير من:
أحمد ميزران (LFJL)
اليكساندرا ازوا (LFJL)
علي عمر (LCW)
أنس هلال (LCW)
غازي القبلاوي
يورغن شور (LFJL)
نور خليفة (LCW)
فرح أبو السل (LFJL)

الرسوم: راما دوجي
التصميم: مارك رشدان
الترجمة (الى اللغة الإنجليزية): بول ريموند وأوستن كوبر

قائمة المحتويات

المقدّمة 4

المنهجيّة 6

قصص الضحايا حول انتهاكات حقوق الإنسان 8

انتصار 8

عبدالله 10

تهاني 14

عزة 16

أمجد 19

مريم 23

نبيل 25

لبنى 27

عمر 30

أم أيمن 32

نرجس 34

التوصيات 37

إلى السلطات الليبية 37

إلى منظمات الإغاثة الدولية والجهات المانحة 38

إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة 39

قائمة المصادر والمراجع 40

المقدّمة

صباح الثاني عشر من سبتمبر 2023، وبعد حوالي 24 ساعة من تسبّب العاصفة دانيال في انهيار سدّي بو منصور وبلاد في وادي درنة، أعلنت السلطات المسؤولة في الشرق وحكومة الوحدة الوطنية في الغرب أرقاماً متضاربة حول عدد الوفيات والمفقودين. وفي الواقع، دُفن الآلاف من سكان درنة تحت الأنقاض أو جرفتهم المياه إلى البحر الأبيض المتوسط. خارج درنة، غرق أناس ايضاً في منازلهم بعدما ضربت السيول مناطق البياضة، وبطة، وطلميثة، والوردية، والحنية، وقصر ليبيا؛ ووقعت أضرار مادية جسيمة بمدن المرج، والبياضة، وتاكنس والقبة وسوسة وشحّات والبيضاء ومنطقة المخيلي الصحراوية جنوب درنة وبنغازي.

لم تتخذ السلطات في شرق ليبيا وحكومة الوحدة الوطنية في الغرب التدابير الاحترازية اللازمة لحماية السكان في المناطق المتأثرة، ومرّ قرابة عام كامل دون أن تعالج السلطات تداعيات أخطائها في إدارة العمليات الإنسانية كالنزوح المنظم وتوفير الملاذ الآمن واحترام الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان. وانعكس ذلك سلباً على حياة الكثير من السكان لتزداد معاناة الفئات المستضعفة من نازحين، وعائلات المفقودين والموتى، والمعتقلين بسبب التعبير عن آرائهم بالإضافة للإهمال والتمييز المتعمّد تجاه فئات معينة كالليبيّات المتزوجات من الأجانب، والصحفيين، والفلسطينيين المقيمين، والعاملين بالمجال الإنساني، ونشطاء المجتمع المدني.

يسرد هذا التقرير روايات أولئك الذين يتحمّلون عبء تداعيات فاجعة التي حدثت في مدينة درنة والمناطق الأخرى المحيطة بها في شرق ليبيا عقب انهيار سدّي بومنصور والبلاد في وادي درنة، وتضرر مدن ساحل الجبل الأخضر جرّاء عاصفة دانيال. تُبرز هذه الشهادات مدى تقاعس السلطات الليبية سواء في الشرق أو حكومة الوحدة الوطنية في الغرب في عدم تقديم استجابة ملائمة للفاجعة وتوفير الحماية والدعم الإغاثي الكافي والمناسب، وفشلها في حصر الاحتياجات الأساسية بشكل منظم واعاقتها إيصال المساعدات الطارئة مما فاقم من معاناة الناجين. تصف قصص المتضررين ايضاً عدم إشراك المستفيدين في التخطيط لبرامج التعافي وإعادة الإعمار، وانعدام التواصل الفعال معهم من قبل الجهات الرسمية الأمر الذي أدّى إلى عدّة مشاكل منها عدم الثقة في الحكومة وآليات التقاضي الوطنية وغياب العدالة والمساءلة. وتعكس الشهادات أيضا أن الحكومة تعمّدت إهمال حقوق السكان وإبقائهم في حالة عدم يقين وقلق دائم بإخفاء المعلومات حول كيفية الوصول إلى المساعدات الطارئة. تبين أيضا أن السلطات في شرق وغرب ليبيا لاحقاً تصرفت بالموارد المالية المخصصة للجبر والتعويض بشكل غير مُنصف ودون رقابة أو متابعة مما أدى الى انتشار الفساد واستنفاع أشخاص غير متضررين بالمساعدات المالية.

تعكس الشهادات الحيّة الإحدى عشر ماعاناه الناجين، أو مازالوا يعانوه بسبب الفاجعة من أشكال معاناة مختلفة مازال معظمها مستمر الى لحظة نشر هذا التقرير، فمنذ الدقائق الأولى للفاجعة مازال الضحايا يكابدون في سبيل الحصول على حقوقهم المشروعة: الحق في معرفة مصير ذويهم المفقودين ، و الحق في السكن الكريم الملائم،

والحق في التعليم، والحق في الصحة الجسدية والنفسية ، والحق في الانتصاف والجبر والتعويض، والحق في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي وحرية الصحافة، والحق في الوصول للعدالة و حق المساواة وعدم التمييز بين المتضررين.

تتعارض هذه الانتهاكات مع المادة 14 من الإعلان الدستوري الليبي والمادتين 9 و19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يتجلى فشل السلطات في عدم توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، مما ينتهك حقوقهم بموجب قانون الضمان الاجتماعي الليبي رقم 13 لسنة 1980. بالإضافة إلى ذلك، تم انتهاك حق السكان في المساواة وعدم التمييز، خصوصًا في توزيع المساعدات ومعاملة الفئات المستضعفة، مما يتعارض مع المادة 2 من الإعلان العالمي والمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. هذه الانتهاكات تعكس فشل السلطات في الوفاء بالتزاماتها القانونية والدستورية في حماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساواة.

يوصي التقرير السلطات الليبية في الشرق وحكومة الوحدة الوطنية باحترام التزاماتها الدستورية و الدولية التي توجب التعامل مع المتضررين ببعد إنساني وحقوقي خاص يراعي حالتهم الاستثنائية باعتبارهم فئات هشة. يشدد التقرير أيضًا على أهمية الرصد الدولي لأوضاع ضحايا مثل هذه الكوارث والوضع الإنساني لهم، خاصة فيما يتعلق بآليات المساءلة والتعويض عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات قبل وقوع الفاجعة وخلالها. أخيرًا، تسلط القصص الضوء أيضًا على العواقب المترتبة على الإجراءات التعسفية التي اتُخذت ضد السكان والنشطاء والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني بعد الفاجعة.

المنهجية

في ظل الفاجعة الانسانية التي أصابت الضحايا فقد اعتمدنا في هذا التقرير نهجاً نوعياً يعكس تجارب الناجين الشخصية ، متجهاً نحو سردية اعتمدت بشكل كامل على شهادات وقصص الناجين والضحايا. تُبرز هذه الشهادات معاناتهم ومعاناة عائلاتهم بتفاصيل عميقة واستناداً إلى وجهات نظرهم وأولوياتهم الخاصة. استند التقرير إلى معلومات جمعتها منظمتي رصد الجرائم في ليبيا ومحامون من أجل العدالة في ليبيا من خلال رصد ومراقبة الانتهاكات التي وقعت على مدى عام منذ الفاجعة. بناءً على متابعتنا منذ اليوم الأول لفاجعة درنة، قام الباحثون بإجراء مجموعة من المقابلات عبر وسائل آمنة. أُجريت المقابلات مع 11 من الضحايا والشهود والمتضررين وقد عكست كل حالة انتهاكات رئيسية متعددة لحقوق الإنسان، مع عدم إغفال الانتهاكات الأخرى المتزامنة.

حددنا مجموعة من الانتهاكات التي طالت متضرري الإعصار وفاجعة انهيار سدّي درنة، والتي تستدعي التغطية نظراً لخطورتها وعدم تسليط الضوء عليها على الرغم من آثارها الجسيمة والمستمرة والبعيدة المدى على الناجين وذويهم. تشمل هذه الانتهاكات بشكل رئيسي الحق في السكن، والتعليم، والصحة الجسدية والنفسية، والحصول على تعويض عادل، والضمان الاجتماعي، وحق التجمع السلمي، وحق العمل المدني، وحرية التعبير والصحافة، وحرية مشاركة المعلومات، وعدم التمييز بين المتضررين.

اتبعنا نهجاً شمولياً بحيث شملت المقابلات مناطق جغرافية مختلفة مُتأثرة بالفاجعة، سواء داخل درنة أو المناطق المتضررة المحيطة بها. كما تضمنت أفراداً من مختلف الخلفيات والفئات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، مع مراعاة التنوع الجندري (4 حالات ذكور و7 حالات إناث).

أُجريت المقابلات بواسطة باحثين محترفين وذوي خبرة، على دراية كاملة بخلفية فاجعة درنة. وُضع في الحسبان الاعتبارات النفسية للضحايا واحترام خصوصياتهم والتأكيد على سريّة هوياتهم حيث تم في التقرير حجب اسمائهم الحقيقية واستخدمت أسماء مستعارة لهم مراعاةً لمبدأ عدم الإضرار. أيضا تم تقييم المخاطر المحتملة عبر الاتفاق معهم على استبعاد أية تفاصيل أخرى في الشهادات قد تؤثر على أمنهم أو على سلامة ذويهم. كما تم توفير مساحة آمنة للناجين للتحدث بحرية عن تجاربهم، وتم تطبيق أفضل الممارسات والقواعد في أخذ الشهادات، بما في ذلك الحصول على موافقتهم المستنيرة من أجل استخدام قصصهم في هذا التقرير لغرض المناصرة.

بالإضافة إلى قصص الضحايا، استند التقرير أيضاً إلى أبحاث ميدانية وأبحاث عبر مصادر مفتوحة، مثل تقارير المنظمات الإغاثية أو الحقوقية ووكالات الأمم المتحدة والتقارير الإعلامية والإجراءات والبيانات الحكومية المنشورة ذات الصلة.

واجه فريق البحث أثناء إعداد التقرير واجراء المقابلات تحديات عديدة منها القيود الأمنية الصارمة في مناطق تواجد الضحايا، وصعوبات التواصل مع الناجين إما بسبب البعد الجغرافي، نظراً لنزوح معظم الضحايا داخليًا إلى أماكن متفرقة، أو بسبب انقطاع الكهرباء

وضعف خدمة الإنترنت داخل ليبيا، أو عدم امتلاك البعض لأجهزة اتصال بسبب وضعهم المادي. تم التغلب على ذلك من خلال التواصل عبر أجهزة أخرى تعود لمعارف الضحايا. كما أثرت الظروف النفسية للضحايا على توفير شهادات كاملة، وتم التعامل مع ذلك من خلال منح الناجين الوقت الكافي للراحة واستجماع الأفكار والعودة إليهم بعد أيام لاستكمال الشهادات.

قِصصُ النَّاجين

انتصار

> نازح بسبب فاجعة إنسانيّة يعني أن ليس لديك شيء! تبقّى في دائرة مغلقة تتساءل . . . من أين سيأتي الفرج؟

تصف انتصار وهي أم لأربع أطفال نجت وعائلتها من الفاجعة، حالة المعاناة الناتجة عن البحث عن مأوى قائلة: «أنا من الجبيلة، منطقة تقع في وسط درنة. كل شيء انهار في هذه المنطقة بسبب السيول التي جرفت أكثر من ربع المدينة. حياتي وحياة عائلتي انقلبت رأساً على عقب بعد انهيار السدين والفيضان. لا يمكن وصف معاناة النزوح فجأة وقد خسرت كل شيء. أنا وعائلتي لم نعرف طعم الراحة منذ يوم 11 سبتمبر. لست من عائلة غنية بدرنة، أنا من الطبقة المتوسطة، إذ أني بعد أن تزوجت استأجرت وزوجي شقة وانجبت 4 أطفال. عملت كمعلمة في درنة وكانت عندي فيها ذكريات طفولتي وأهلي وجيراني وطلبتي، بالطبع حالي كحال بقية المتضررين وأنا راضية بما فرضه عليّ القدر، ورغم أن حالي أفضل من حال آخرين كوني نجوت وأبنائي، لكننا جميعا نعاني نفسياً. لا أستطيع أن أصف شعوري تجاه ما حدث. كابوس بدأ بانفجار السيل ومازال مستمرا حتى اليوم بسبب عدم كفاءة الحكومة في التعامل مع قضيتنا. أليس من المفترض أن تؤمن الدولة والسلطات في ليبيا بديلاً لسكن المتضررين؟ من واقع تجربتي في فقدان سكني، ما أراه هو أن كل ما قاموا به زاد الطين بلة.

تدمر المنزل الذي كنا نسكن به بالكامل. كنت وعائلتي نعيش في مبني صغير من طابقين، ونقطن نحن بالطابق الثاني. ليلة الفاجعة تفاجأنا بهطول الأمطار، لكن لم يكن ارتفاع منسوب مياه الوادي كالمعتاد وكان المنظر مرعباً. شعرنا أنه خلال ثوان وصلت المياه للدور الثاني ثم انهارت ثلاثة من جدران المنزل، تمكنا من النجاة لكن البيت تحطم. حتى أثاثنا ومقتنياتنا ذهبت مع السيل. ولم يعد المنزل صالحا للسكن. بالتأكيد كنا نلهث في الساعات الأولى بحثاً عن ملاذ آمن وكان الخيار الأول منزل أسرتي الواقع بمنطقة أقل تضررا بالمدينة. بقينا هناك لأسبوعين، لكن المنزل كان ضيقا وقرر زوجي أن نبحث عن مكان بديل للسكن حتى ولو بالإيجار ، كنا نسمع من الناس أن الحكومة ستوفر سكناً بديلاً لمن فقد مسكنه. توجهنا لبنغازي لنكون قريبين من الإدارات الحكومية المعنية بالإحصاء والحصر. لكن ما إن وصلنا كانت جميع الأماكن المخصصة للاستئجار مشغولة بسبب كثرة النازحين. لم يخبرنا أحد أين نتوجه فبقينا في السيارة بالقرب من جامع. أعطانا الخيرون مقر خلوة المسجد (قسم تحفيظ القرآن) واضطررنا للبقاء أسبوعاً كاملاً فيها! ثم قيل لنا أن هناك شاليهات في مصيف المنقار ببنغازي للنازحين من درنة وهو مصيف ملك خاص تم فتحه للنازحين مجاناً، وأعطيت لنا إحدى الشاليهات السياحية الصغيرة من قبل لجنة حصر النازحين. لكن لجنة النازحين أخرجونا منها بعد شهرين لأن أصحابها طلبوا ذلك دون توفير أي بديل من قبل اللجنة. كنا وقتها قد تمكنا من إيجاد شقة للكراء بأحد

أحياء وسط بنغازي ولا زلنا نسكن فيها حتى الآن، وهي شقة غير ملائمة صحياً وتتكون فقط من غرفتين صغيرتين وبالتالي لا تناسب عدد أفراد اسرتنا كما أنها قديمة وتقع ضمن حي شعبي مكتظ وأجارها مرتفع قياساً بمواصفاتها، قبيل الاستئجار ببنغازي أي بعد شهرين كاملين، كانت المرة الأولى التي قابلنا لجنة الحصر التابعة للحكومة التي جمعت منا البيانات فقط ثم لم تعد هناك أية جهة حكومية مهتمة بوضعنا كنازحين من غير أي قدرات مالية. ماذا فعلو بالبيانات ومتي سينوون استخدامها للمساعدة لا أعلم؟ نازح بسبب فاجعة إنسانية يعني أن ليس لديك شيء، وإن لم تتدخل جهة رسمية تبقى في دائرة مغلقة تتساءل من أين سيأتي الفرج؟ من سيعطيني سقفاً يأويني وأبنائي الأربعة؟ كيف سأجد عملاً ونحن بعيدون عن مقر إقامتنا الأصلي؟ هل سأعود لدرنة؟ وكيف سأعود؟ لكن ما من مجيب غير الله وأهل الإحسان. أتت منظمة تتبع الأمم المتحدة في شهر إبريل 2024، لا أدري ربما مفوضية اللاجئين. أخذت البيانات وأعطيتهم رقم هاتفي. أخبروني أنهم سيوفرون حلاً إما مبالغ للكراء أو توفير أثاث للمنزل. عرضوا الحلول ثم ذهبوا ولم يعودوا. حاولت الاتصال بهم مراراً وتكراراً دون جدوى حتى الآن.

أنا أذهب وحدي لمكاتب الوزارات المعنية. لا أحد يكترث أو يتصل. الحكومة لا تتواصل معنا نحن نذهب ونسأل ونسمع من المتضررين الاخرين. لا أحد يرشدنا عن حقوقنا من الجهات المختصة أو حتى يجيب عن اتصالاتنا واستفساراتنا، وحتى العاملين بالجهات الذين نزورهم لا يعطونا معلومات واضحة. بعد مدة طويلة، قدمت لنا لجنة إعادة الإعمار التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية مبلغ 25 ألف دينار ليبي كبدل ايجار تدفع لمرة واحدة فقط. لا أعلم كيف تم حساب هذا المبلغ؟ هذه القيمة تساوي أقل من 5000 دولار أمريكي نقداً. ماذا ستفعل هذه القيمة؟ أليس الكراء الشهري الثابت والمستمر حلاً واضحاً إلى أن نعود لأعمالنا؟ هذا المبلغ لا يكفي لتلبية الاحتياجات فهناك أشياء مهمة للحياة بنفس ضرورة السكن. مثلا نحن فقدنا كل ملابسنا وأموالنا والوثائق التي ستمكننا من سحب النقود مثل دفتر الصكوك البنكي وغيرها أشياء أساسية كثيرة، نحتاج الآن لقيمة مواصلات لكي يذهب أبنائي للمدارس. اضطررنا إلى ان ندفع هذه المصاريف من قيمة بدل الإيجار الضعيفة الذي تم تقديمه لنا. ناهيك عن أنه في حالة كنت ترغب في استئجار منزل يطلب منك دفع 3 او 6 أشهر مقدماً. كذلك يعتبر الايجار في مدينة بنغازي مرتفع جداً مقارنة بالمدن الأخرى. تصوروا أنه الوقت الحالي قيمة الايجار في بنغازي اقل من درنة. لقد أصبحت الأسعار في مدينة درنة جنونية بعد 11 سبتمبر. رضينا واعتبرنا أن هذا حل مؤقت رغم أنه غير منصف أو عادل. بالتأكيد دفعوا تعويض أعلى لبعض النازحين الذين خسروا عقارات يملكونها وحتى تلك القيمة كانت قليلة. لا أحد من الحكومة يعطي توضيحات كيف تمت عملية حساب التعويضات، ولا أحد يعلم شيئاً عن الإطار الزمني للتعويض وما مصير حقنا في السكن لاحقاً. اجراءات عشوائية مُذلّة للمواطن، تشعرك بأنك تطلب أكثر مما يجب وأنك تستجدي عطف الحكومة.

أعتقد أن سكان درنة المالكون لعقارات ومنازل مدمرة وضعهم أفضل من المستأجرين مثلي مستقبلاً. عندما تكون مستأجراً ليس لديك وثائق ملكية، حيث يمكنك طلب تعويض بموجب هذه الوثائق عن بيتك، لكن ماذا عن فئة المستأجرين كيف سيتمكن المواطن البسيط من إثبات حقه في السكن من الدولة وكلنا نعلم أنه يتم التلاعب ببيانات لجان الحصر خصوصا وأن ليبيا تمر بفاجعة نزوح جديدة كل مرة تارة بسبب الحروب وتارة بسبب الكوارث. أيضا لا أعتقد أنني أستطيع العودة لدرنة أولاً بسبب ارتفاع الأسعار في كل شيء هناك والاستغلال الواضح لحاجة المتضررين للبقاء في درنة، وثانيا بسبب حالتي وحالة أفراد عائلتي النفسية. كيف أرجع لدرنة بعد فقدان هذا العدد من الجيران والأهل والأصدقاء. لا نستطيع رؤيتها بعد الخراب أو حتى بعد الصيانة والإعمار. لا أعتقد أن الحكومة ستعطينا

سكناً. نحن نرى الآن صعوبات حتى قبل التعويضات. مثلا، نحن نازحين ببنغازي الآن لذلك يصعب الوصول لنسخ الوثائق الشخصية بالسجل المدني ومصلحة الأحوال المدنية في درنة إذ يجب السفر إلى درنة لاستخراج أي وثائق. بعد الفاجعة تم فتح مكتب سجل مدني لنازحي درنة في بنغازي واستمر فترة قصيرة ثم أُغلق، بالإضافة إلى بُعد المسافة وتكلفة المواصلات واستحالة الحصول على مكان للإقامة أثناء السفر بدرنة.

نحن نطالب الحكومة الليبية بإيجاد الحلول المناسبة لنا كنازحين بصفة عامة، اما ان يتم دفع بدل ايجار مستدام لنا، او توفير مسكن دائم باعتبارنا عائلة ليبية كبيرة شردت تماما بسبب فاجعة. نحن الآن لا نملك شيئا إلا الدعاء. نريد أن نكون مستقرين فبدون بديل سكن بإيجار ثابت أطفالنا سيعانون ولن يشعروا بالأمان. يعانون نفسيا بسبب ما عاشوه في الفيضان والنزوح ويعانون أيضا بسبب عدم القدرة على الاندماج والحاجة الدائمة لأساسيات الحياة. لا يفهم أي مواطن في درنة ما يجري منذ عام، كل شيء يأتي من الشائعات والأخبار التي يتناقلها الناس ولا نعلم إن كانت المعلومات صحيحة. الأمور تسير بوتيرة سريعة في مدينة درنة فهناك شركات وصيانة وإعمار نراه بالعين المجردة وعلى منصات التواصل الاجتماعي لكن ما لا نفهمه هو لمن ستعطى هذه المنازل التي يتم بنائها او استكمالها من المشاريع؟ وماهي الآلية التي سيتم بها إعادة التسكين لغير المالكين؟ ومن هم الأولى بها سكان المدينة أم سكان أخرون؟»

عانى الضحايا من تدمير منازلهم بسبب الفيضانات، بالإضافة إلى عدم توفير السلطات لمأوى مناسب لهم. نتيجة لذلك، لا يزال العديد منهم بلا سكن دائم وقد اضطروا للنزوح عدة مرات. يُعتبر هذا انتهاكًا **للحق في السكن اللائق**، وهو حق تكفله المادة 25 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** والمادة 11 من **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**.

عبدالله

> **أخاف أن أتعرّض للاعتقال كوّن أنّ الجهة المشرفة على إعادة الإعمار هي القيادة العامّة للقوّات المسلّحة اللّيبيّة. كيف ترفع قضيّة ضدّ صندوق إعمار درنة الّذي يترأّسه بلقاسم ابن خليفة حفتر؟**

يعبر عبد الله عن حالة اليأس والخذلان الناتج عن الخوف والترهيب من السلطات الليبية لتقديم طلب تعويض عادل قائلا: «قضيت 60 ربيعا من عمري في ليبيا، لكن السنوات الأخيرة أشعرتني بأنني كهل لأن أعباء النزوح لم تعد أمراً يستطيع المواطن أن يتعامل معها وحده. يسألوني عن جبر الضرر والتعويض، وأنا معلوماتي عن التعويضات ضعيفة رغم أني صاحب حق. لم أتمكن إلى هذا اليوم من معرفة واجبات الحكومة نحوي كنازح ولم تتواصل معي اي جهة حكومية لتخبرني عن دورها في تعويضي أو حتى كيف أتعامل مع هذه

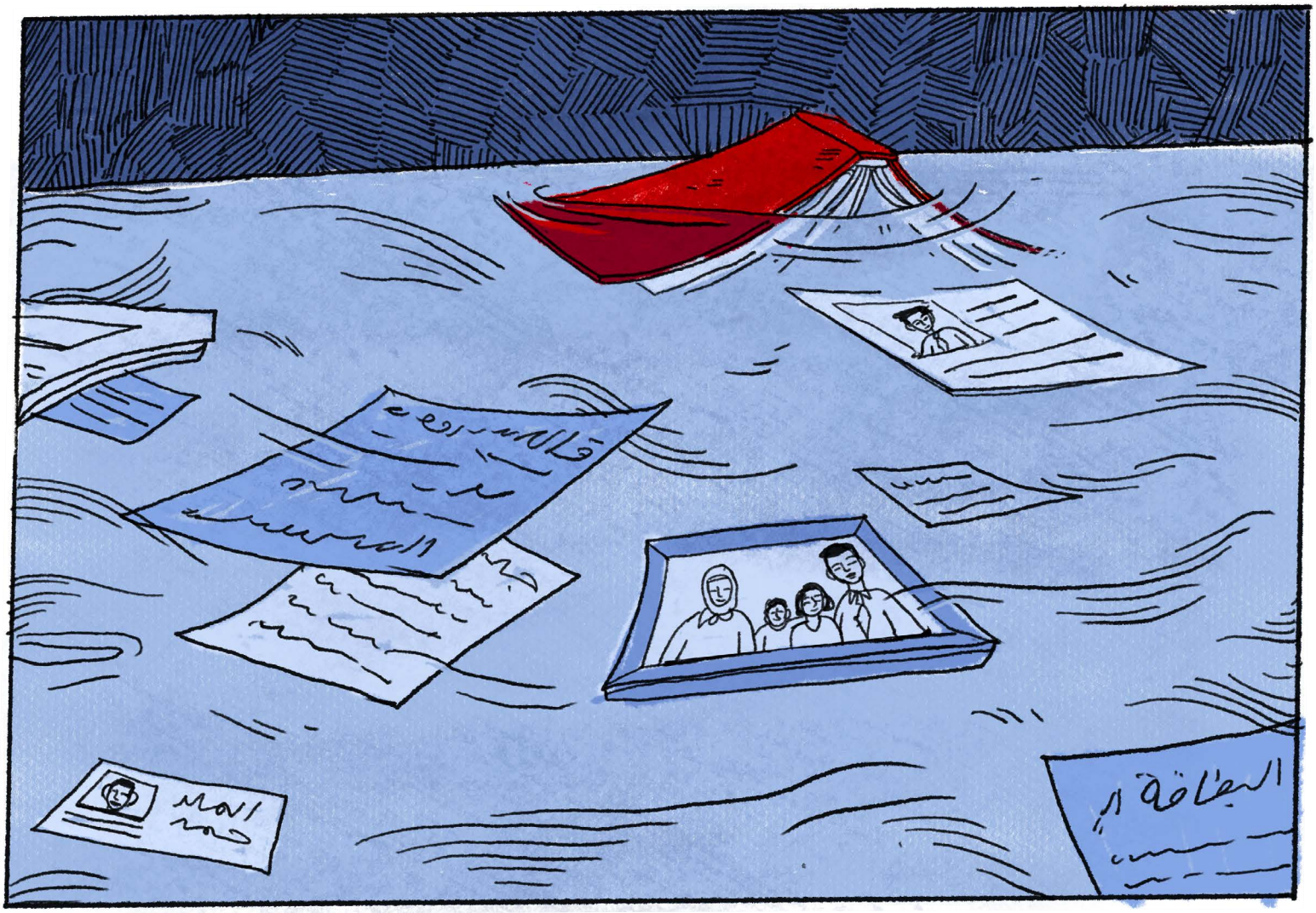

الأزمة. قبل أن أصبح نازحاً، كنت موظفاً أعيل عائلتي فقط وها أنا اليوم مسؤول عن ايواء وإعالة عدد اضافي عن عائلتي الكبيرة، فبعد الفيضانات التجأ إلينا عدد من أقاربنا ممن انهارت منازلهم وأصبحت مسؤول عن مجموعه 11 ناجٍ. يقع منزلي قرب وادي درنة تفصل بينه وبين حافة الوادي أمتار فقط. لك أن تتخيل، خسرت كل ممتلكاتي المادية، عمارتي المكونة من مجموعة شقق وعقار تجاري في الطابق الأرضي. أخذت السيول سيارتي وأثاثي ومبالغ مالية كانت بالمنزل أيضا. لم أتقبل الوضع بسهولة ففي بداية الفاجعة شعرت أن كل شيء اختفى أحبائي، وجيراني، وأصدقائي وعائلتي وكل شيء جرفه السيل إلى البحر، حتى مستنداتي ووثائق أبنائي. نزحت وعائلتي إلى مدينة أكثر أمانا غرب ليبيا، لكن كانت هناك صعوبات في توفير المأوى والاحتياجات الأساسية من طعام وملابس بسبب حجم المصاريف، ماذا أشتري أولا؟ كل شيء مهم وأساسي ولا يوجد مسؤول واحد يعطيك خطة لتدير أولوياتك. كنت رجلا مقتدرا وكان مدخولي الشهري 3 ألاف دينار شهريا (ما يعادل 620 دولار تقريباً) تكفيني وعائلتي. لذلك لم أفكر يوما أنني سأصبح مشردا دون مسكن، ودون مصدر دخل. أنا في نقاش دائم مع زوجتي وأولادي حول مصيرنا. يطرحون على أسئلة لا أجد إجابة لها؟ مثل هل سنبقى هنا هل سنعود إلى درنة؟ كيف سنبني منزلنا من جديد؟ هل سنعود إلى مدارسنا واصدقائنا؟ وحتى ان عدنا إلى درنة كيف سنعيش هناك؟

ينتابني شعور بالخوف والرعب كل يوم 20 من كل الشهر بسبب موعد دفع الايجار الذي أوفره من حسابي الخاص. وها أنا الحمد لله نازح في مدينة لا أعرفها، أعمل ليل نهار كسائق أجرة لأن لا أحد يدفع عني حتى مصاريف علاج ابني من ذوي الاحتياجات الخاصة. عندما تكون نازحا تشعر بالغربة وإن كنت في بلدك. سجلنا كنازحين في مدينة بغرب ليبيا وتحصلت على

إيصال يثبت أني وعائلتي من الناجين بعد الفاجعة، لكن لم يتواصل معنا أحد ولم نحصل على أية مزايا غير بعض المواد الإغاثية من جمعيات ومؤسسات خيرية لا تتبع الدولة. نعم، تكفل بنا اشخاص خيرون، أما الجهات الحكومية فقد قاموا بإدراج اسمي في عدة قوائم للحصول على بدل ايجار لكن تم استثنائي انا وخمسة أسر أخرى نازحة من درنة لأسباب لا نعلمها رغم استيفاءنا الشروط وتقديم الاثباتات والأدلة مثل الوضع العائلي وشهادة عقارية تثبت مكان منزلي في درنة وعقد الايجار. أثر ذلك كثيرا على حالتي وحالة أبنائي النفسية بشكل سيء خاصةً بعدنا عن مدينتنا درنة. كيف أشعر؟ أشعر بأنني غير قادر على سداد احتياجات عائلتي وأشعر بالعجز بسبب خذلان الحكومتين لي. أرق، وضغط نفسي وعدم قدرة على النوم هكذا هي حياتي الآن. في كثير من الأحيان شعرت بأنني في حلم ولم أتوقع مطلقا اننا بين ليلة وضحاها سنكون مشردين ونخسر بيتنا وكل ما نملك، لم توفر لنا الحكومتين أدنى الاحتياجات الأساسية وهذا لا زال حتى اليوم له آثار نفسية سلبية على اسرتي. لم أعد أفكر في الرفاهية، أريد فقط توفير قوت يومي لأسرتي هذه هي أبعد أهدافي الآن.

النازحين في مدن غرب ليبيا مثلي يعانون، فالكثيرون لم يستلموا قيمة ايجار ولم تعط لنا أية مبالغ مالية من الحكومة لتغطية أية احتياجات أساسية إلا القليل من الطعام والمواد الغذائية وبعض الاحتياجات مثل حليب الأطفال. عندما سألنا في البلدية، تم اخبارنا بأنه ليست لدى الجهات المحلية في المدينة القدرة على توفير مسكن دائم أو حتى مؤقت. قدمت لنا مؤسسات خيرية مساعدات غذائية بكميات تكفي لمدة أسبوع واحد فقط كعائلة تتكون من 11 فرد، كانت عبارة عن سلعة غذائية أساسية و3 بطانيات وبعض مواد التنظيف. تم تقديم هذه المساعدة مرتين كان بين الأولى والثانية شهر. وتبرعت جمعية أُخرى بقطع فراش وأغطية لكنها لا تكفي عائلتي الكبيرة. لم تكن هناك أية مساعدات خاصة بالنساء أو لوازم نظافة. لم يعطنا أحد أدوية أو مواد إسعافية أو حتى مسكنات ألم واضطررت لتوفير العلاج من حسابي الخاص حتى لإبني من ذوي الاحتياجات الخاصة. حالياً لا يوجد أي مساعدات كما ان حملات الإغاثة والتبرعات والمؤسسات الخيرية التي تعمل على مساعدة نازحي درنة توقفت تقريبا بسبب نقص الدعم، كانت اخر مرة استلمنا فيها مساعدات في شهر نوفمبر من العام الماضي. الجهات المسؤولة عن المساعدات هي لجان إغاثة تتبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبعض المؤسسات الخيرية ولجان تطوعية لم تكن ضمن واجبات الحكومة وهي أيضا غير كافية. والآن وبعد أن أصبحت حياتنا صعبة، صرت أسمع عن مشاريع إعمار درنة. قالوا إن هناك بيوتاً وطرقاً تبنى في درنة وأسمع الناس يرددون أن هناك تعويضات لأصحاب المنازل والعقارات المدمرة، لكن لم تتصل بي أية جهة حكومية بخصوص عمارتي وأرزاقي التي دمرت. لا أعلم ما هو التعويض، وأي جهة أتوجه لها. كنت ولا زلت أزور جهات عديدة لكن لا إجابة غير أنهم لا يستطيعون توفير شيء الآن. يقولون إن المدينة والطرق تغيرت لكن الكهرباء والغاز والبنزين من بعد الفاجعة منقطعة في درنة، والتجار يسيطرون على المدينة ويتحكمون في الأسعار دون حسيب او رقيب. الصرف الصحي مسدود في درنة بسبب دخول الطين والطمي في مواسير المجاري واغلب احياء المدينة تعاني من هذه المشكلة حتى الآن. وعندما استفسر من الجهات الرسمية حول التعويضات أيا كانت يقولون «ليست لدينا أي برامج من هذا النوع». قمت بزيارة لجنة الإغاثة مرات عديدة، أخذوا مني بيانات الاسرة فقط بدون توضيح، وقمت بتعبئة استبيان عن الاحتياجات الضرورية وبعدها تم الاتصال بي لاستلام بعض من الاحتياجات ومواد إغاثة بسيطة. عندما سجلت في قوائم النازحين تم استثناء اسمي وعائلات أخرى بدون أسباب، شعرت بالخذلان وعدم الثقة ولم اعد للاستفسار مرة أخرى. سألت عن شارعنا الذي كنت اقطن فيه، قالو لي أنهم مسحوه بالكامل لتوسعة مسار الوادي من قبل لجنة إعادة الاعمار، وكانت هناك منازل غير متضررة مازالت قابلة للعيش فيها لكنهم أجبروا سكانها على المغادرة. قالو لهم يجب ان تخرجوا غدا واعطوهم صكا

بقيمة 100 ألف دينار ليبي (ما يعادل 20 ألف دولار تقريبا) في حين أن منازلهم وممتلكاتهم تقدر بمبالغ أكبر بكثير. طبيعة التعويض ليست مجزية ولا يمكن شراء منزل او شقة في مكان مناسب بهذا المبلغ، يجب ان يفهموا ان هذه المنازل كانت في قلب المدينة أسعارها تختلف عن باقي الأماكن، وأن التعويض المادي يمكن أن يكون بديلا عن المبنى لكن الأرض يجب ان تبقى لمالكها الأصلي. لكنهم أخذوا الأرض أيضا وأخليت المنطقة من السكان بعد أن هدموا كل شيء دون أن يشرحوا الأسباب. لا نعلم ما هو مصيرنا وكيف سيتم تعويضنا لا يوجد أي مسؤول يستطيع إعطاء معلومات واضحة. لا يمكنني التفكير في أية أسباب مقنعة حول تقاعس الحكومة عن توضيح موضوع التعويضات وجبر الضرر غير الفساد المالي سواء في وقت الفاجعة أو حتى الآن. أعتقد أن الحكومة تتلاعب بالقيم العالية لمشاريع إعادة الاعمار وكذلك بقيم أي مساعدات للنازحين. كذلك أرى بوضوح أن الدولة غير قادرة على إدارة المعلومات والقوائم والحصر. هناك سوء إدارة للبيانات وضعف شديد في العمل المؤسساتي في ليبيا. لا أستطيع تقديم شكوى من أجل الحصول على تعويض لأن ذلك يعرضني وعائلتي للخطر. أعتقد ان عامل الخوف حقيقي. شهدت حالات تعرضت للمضايقة أو الاعتقال لهذه الأسباب. أنا شخصيا لا أؤيد تقديم شكوى في الوقت الحالي، وبما انني نازح خارج درنة لا اعرف ماهي الإجراءات ولا أستطيع أن أكلف محام لهذه القضية لأن ليس لدي قدرة على دفع التكاليف. أخاف ان اتعرض الاعتقال كون ان الجهة المشرفة على إعادة الاعمار هي القيادة العامة القوات المسلحة الليبية. كيف ترفع قضية ضد صندوق اعمار درنة الذي يترأسه بلقاسم ابن خلفية حفتر؟

واجه الضحايا صعوبات كبيرة في الحصول على تعويض عادل عن الخسائر التي تكبدوها، حيث كانت التعويضات المقدمة غير كافية أو تأخرت بشكل كبير، كما تعرضت عمليات التعويض للفساد وسوء الإدارة. يُعتبر هذا انتهاكًا للحق في الحصول على **تعويض عادل وجبر الضرر**، وهو خرق للمبدأ 9 من مبادئ الأمم المتحدة بشأن جبر الضرر و هو حق تكفله المادة 8 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. إضافة إلى ذلك، تم انتهاك حقهم في **الوصول إلى العدالة** بموجب المادة 10 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. كذلك، تؤكد المادة 2(3) من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** على ضرورة توفر سبل انتصاف فعالة لمن تُنتهك حقوقهم. في هذه الحالة، تعرض الضحايا للظلم مرتين: أولاً من خلال الفاجعة التي أضرت بهم، وثانيًا من خلال النظام القانوني الذي فشل في تقديم العدالة لهم.

تهاني

> أنا لا أرى أنّ هناك حلاً أو بدائل. نحن نعلم أن الحكومة والوزارات غير قادرة على التعامل مع جميع الأزمات، وخصوصا أزمة التعليم، ولا نعتقد أنها ترغب في ذلك. إن كان هناك رغبة حقيقيّة في معالجة الوضع، فلماذا لا تخرج أيّة جهة رسمية لتخبرنا عمّا تقوم به؟

تروي تهاني عراقيل تسجيل أبنائها في المؤسسات التعليمية بدرنة بعد دانيال: «عملت لسنوات طويلة بمدينة درنة كمعلمة ولدي أسرة بها أربعة أبناء منهم ثلاثة بالمراحل الابتدائية والإعدادية وابن واحد بالمرحلة الجامعية. لم أعتقد يوما أنني سأرى أبنائي يعانون بمثل هذا الوضع الذي نحن فيه اليوم. كنت مستأجرة في حي الجبيلة وسط درنة. دخلت مياه الامطار لمنزلي قبيل انفجار السدود، و الحمد لله نجونا لكن اضطررنا أن ننزح للجانب الاخر من المدينة. علمت بعدها بأن الفيضان والسيول قد أخذت معها الكثير من أحبائي وزميلاتي المعلمات اللواتي كن معي بالمدرسة بعد أن دمرت منطقة الوادي بالكامل. أخذت السيول تسعة مدارس بدرنة ومعها وثائق الطلبة والارشيف مما يعني أن مئات الطلبة يحتاجون لإعادة التسجيل بمناطق أُخرى وبوثائق جديدة. بالنسبة لعائلتي فحالنا حال اهالي درنة، ضاعت جميع وثائقنا في الفيضان ولم ندرك تأثير ذلك حتى بدأنا بالسؤال عن العودة للمدارس. بدأت العودة للدراسة بعد حوالي شهر من الفاجعة بطلب من المعلمين واولياء الامور لتخفيف المعاناة النفسية للطلبة، بعدها أبلغت أن المدرسة الجديدة التي نزحنا قربها ستسمح بحلول مؤقتة إلى حين استخراج إجراءات جديدة. تعرقل تسجيل ابني في الجامعة لأكثر من شهرين إلى ان أعيد فتح العمل بالسجل المدني لدرنة مره أخري بعد أن كان مغلقا بسبب الاضرار التي لحقت به. وكنت محظوظة لأني تمكنت من الحصول على بعض الوثائق الثبوتية مثل شهادات الميلاد. هناك منظومة رقمية لدى وزارة التعليم مدرج بها كافة البيانات التي تخص طلبة المدارس في ليبيا بالكامل. ساعدني ذلك على إرجاع أبنائي في المراحل الأساسية لأن معلوماتهم وجدت بالفعل في المنظومة التابعة لإدارة التقويم والقياس بوزارة التعليم، لكن لم تكن هناك حلول مركزية رقمية مشابهة بالتعليم الجامعي وللأطفال الذين سيدخلون عامهم الدراسي الأول. وبحكم ان هناك افرادا من عائلتي نزحوا إلى مدن أخرى منها بنغازي وطبرق ومصراتة، أخبروني بأنهم لم يتمكنوا جميعا من تسجيل أبناءهم عبر المنظومة أيضا لأن الموظفين المسؤولين عن الأرشيف الالكتروني غير مدربين بشكل جيد للتعامل مع البيانات الرقمية ولا يستطيعون استخراج أسماء وتفاصيل الطلبة بشكل صحيح. استغرق هذا وقتا أطول لتسجيل النازحين بالمناطق الأخرى إلى حين ان تم التعامل مع المنظومة من قبل متخصصين حتى استطاعوا إيجاد أسماء وبيانات المقيدين بالمنظومة. اعتقدت الحكومة أنها عالجت مشاكل الطلاب، لأن مديرية مراقبة تعليم درنة أصدرت تعليمات ان تسجيل الطلبة سيكون حسب أقرب مدرسة لمحل السكن الحالي. لكن الازدحام شديد في اغلب المدارس، حيث وصل إجمالي الطلبة في الفصل الواحد إلى خمس وأربعون طالب في حين أن المعدل في الظروف العادية يجب أن يتراوح بين خمس وعشرين إلى ثلاثين طالباً في الفصل، بالإضافة لأن طلبة التعليم الثانوي يدرسون في الفترة الصباحية، وطلبة الاعدادي مع الابتدائي في الفترة المسائية بذات المبنى، بمعنى أن السعة الاستيعابية لثلاث مدارس وضعت بمبنى مدرسة واحدة. عندما تحدثنا عن مشكلة الاكتظاظ، ردت إدارات المدارس أنها لا تستطيع رفض فائض الطلبة خوفا من وزارة التعليم التي لم تقدم حلولاً لمسألة الاكتظاظ، والتي قد أمرت بقبول الطلبة حتى وإن أصبح الفصل مكتظاً لدرجة أكبر.

يحاول البعض الآن اقناعنا أن هناك جهود من قبل الحكومة للتعامل مع هذه الإشكاليات، لكن هذه المعلومات تأتي أحيانا عبر إدارات المؤسسات التي نعمل بها ولم نر حتى اليوم دراسة احتياجات مثلا أو فريقاً من الوزارة لرصد أعداد الطلبة بكل مدرسة ومعرفة نواقصها. أعلم أن هناك مدارس قيد الصيانة، ربما خلال الأشهر القادمة ستكون جاهزة، لكن هذه المعلومات لا تأتي من جهة حكومية بشكل واضح. نبقي في حالة حيرة، ولا نعرف إن كانت الحكومة تستمر في البحث عن بدائل لمساعدة القطاع التعليمي. هناك أمور عدة تحتاج دوراً حكومياً حقيقياً لكنها لا تبدو في نطاق اهتمام الوزارة. ماذا مثلا عن نقص المعلمين والمعلمات والموارد البشرية اللازمة للعملية التعليمية؟ موارد بشرية كبيرة خسرناها بعد الفاجعة. هناك مدرسون ومدرسات توفو في الفاجعة، والبعض الاخر يعانون نفسياً بسبب صدمة الفقدان ولم يعودوا قادرين على العمل. تركت معلمات كثيرات وظائفهن، وبحكم أني معلمة فأنا أرى بأم عيني علامات واضحة تشير لإصابة المعلمات بالاكتئاب. بشكل يومي تنهار بعض من زميلاتي المعلمات باكيات حزناً على زميلاتهن او على فقدان ابنائهن او ازوجهن الذين توفوا بسبب الفيضان، كما ان الطلبة ومن بينهم إحدى بناتي تصيبهن دائما نوبات بكاء في المدرسة او في المنزل، حزناً على فراق احبائهم. مهم جداً أن يتم الاهتمام بتأثير الوضع النفسي على التعليم لأن نسبة الاهتمام والتركيز في الدراسة للطلبة والمعلمين قلت بشكل ملحوظ. مكاتب الدعم النفسي والاخصائيين الاجتماعيين في المدرسة يبذلون اقصى الجهود لمتابعة الطلبة رغم العدد الكبير من الحالات المستعجلة والتي تحتاج تدخلا أعمق من ذوي الخبرة والاختصاص. ورغم ذلك، كان تأثير الدعم الاجتماعي الإيجابي ملموسا مقارنة بقلة الإمكانيات. يبذل الاخصائيون والأخصائيات الاجتماعيات قصارى جهدهم لتوفير الدعم النفسي البسيط للطلبة بمرحلة الإعدادي والثانوي وللمعلمات.

هناك مشاكل أهم تستوجب على السلطات الاهتمام بها، مثلا هناك مدرستين صالحتين للدراسة في درنة لكن تم تحويلهما لمقر اقامة العمال الذين يقومون بصيانة الطرق والمباني والنظافة، وبما أن عددهم كبير فهم ينامون داخل الفصول. هل هذا أمر معقول؟ هل هذا ضمن مخططات مشاريع إعادة الإعمار داخل درنة؟ ألا يجب على الدولة ان تجد مكان اخر للعمال. أليست الأولوية أن تستخدم هذه المدارس للطلبة بدلا من وضعهم في مبانٍ مكتظة يحتاجها الأطفال؟ أما عن توفير الحكومة للمناهج، فالكتب الدراسية متوفرة. لكن هناك نقص شديد في أجهزة الحاسوب والطابعات التي نستخدمها لنسخ الورق. حتى الأدوات التي يستعملها المدرسون مثل الطباشير والخطاطات والمساحات والأدوات الأخرى شحيحة. لا أعلم إن كانت الحكومة تساهم مع المنظمات الدولية، لكن اليونيسيف والهلال الأحمر الليبي قدموا بعض الأدوات الدراسية للطلبة مثل الحقائب والقرطاسية. ربما هنالك منظمات أُخري أنا لا أعرفها لكن جميع المساعدات أتت من منظمات ولم تأت من جهة حكومية. أنا لا أرى أن هناك حلاً أو بدائل. نحن نعلم أن الحكومة والوزارات غير قادرة على التعامل مع جميع الأزمات وخصوصا أزمة التعليم ولا نعتقد أنها ترغب في ذلك. إن كان هناك رغبة حقيقية في معالجة الوضع، فلماذا لا تخرج أية جهة رسمية لتخبرنا عما تقوم به؟

عانى الأطفال من عدم القدرة على العودة إلى المدارس بسبب تدمير المنشآت التعليمية ونقص الدعم الحكومي في إعادة تأهيل هذه المؤسسات. كما زاد الاكتظاظ في المدارس المتبقية من صعوبة حصولهم على تعليم مناسب. يُعتبر هذا **انتهاكًا للحق في التعليم**، وهو حق تكفله المادة 26 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** والمادة 13 من **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. وأيضًا، تم انتهاك حق الأطفال في التطور النفسي والاجتماعي الملائم، وهو حق تكفله المادة 27 من **اتفاقية حقوق الطفل.**

عزة

هل يمكنك تصوّر حياة ابنتي في حال ذهبت أنا في الفيضان؟ طفلة يتيمة أمها ليبيّة، لكن ليس لها الحق في ميراث. إجراءاتي ليست كباقي الليبيّات أنا أحصل على منحة لي فقط، ولا يحسب أبنائي في قيمة الدعم الّذي يقدّمه التضامن الاجتماعي لليبيّات المتزوّجات من أجانب.

تخاطب عزة الحكومة الليبية حول طفلتها الوحيدة المتبقية على قيد الحياة بعد الفيضان و والغير حاصلة على الجنسية الليبية قائلةً : «كنا نعيش كعائلة من 5 اشخاص أنا وزوجي وأولادي الثلاثة في درنة. أنا ليبية متزوجة بمواطن مصري مولود بدرنة، ولم أتوقع أن التمييز ضدي سيمتد كأرملة حتى بعد وفاة زوجي الاجنبي في فاجعة درنة. لست وحيدة يوجد عشرة سيدات من الليبيات المتضررات من زوجات الاجانب اللاتي فقدنّ أزواجهنّ وأبنائهنّ في السيول. توفي زوجي واثنين من ابنائي بعد أن جرفهم السيل مع المنزل وبقيت انا وحيدة مع ابنتي البالغة من العمر 12 عاما. كان المنزل الذي يأوينا في وسط درنة قديم ومتهالك استأجرناه لسنوات لأنه لا يسمح لزوجي بتملك أرض أو عقار في ليبيا وكان إيجاد عمل له ولأبنائي صعبا باعتبارهم أجانب لذا تعودنا لسنوات على التمييز في التعامل عند القيام بأي إجراءات عند الحكومة لزوجي أو لأبنائي. عندما حصل الفيضان وجدت نفسي فوق سقف سيارة انا وابنتي وذهبت جثث الباقين. ظل أبنائي وزوجي مفقودين لحوالي ستين يوما عشت خلالها عذاب السؤال. والحمد لله! أخيراً علمت أن الناس كانوا قد وجدوا جثثهم بعد يومين أو ثلاثة من الفاجعة وتم دفنهم بعد أن تعرّف عليهم بعض الجيران . عانيت من التمييز حتى في متابعة اجراءات توثيق الوفاة. ففي البداية، رفضت المحكمة ان تعطيني شهادة وفاة كونهم مفقودين من فئة الأجانب، ثم توصلنا إلى شهود من الجيران الذين عثروا عليهم وقاموا بدفنهم. لا أعلم كيف وافقت السلطة على دفن الناس دون أن يوثقوا ما يثبت هويات الجثث، لكن على الأقل في حالتي كان هناك شهود من جيراني. اضطررت لأخذ الشهود إلى المحكمة وأدلوا بشهادتهم ومع ذلك رفضوا إعطائي شهادات الوفاة وقالو إن درنة نصفها مفقودين لا نستطيع إصدار شهادات وفاة لهذا العدد الكبير من الناس رغم أن شهادات الوفاة لليبيين قد صدرت. هذه الضغوطات تزيد من سوء حالتي النفسية. منذ أن تزوجت اجنبيا وأنا أعاني للحصول على حقوق ابنائي فما بالك بحالتي النفسية الآن وأنا أعاني بسبب صدمة الفيضان والمتاعب للحصول على حقوق ابنتي. هل تعلمون ما رأيت؟ بعد أن أخرجني الناس من منطقة الفيضان، أتذكر مقتطفات من البكاء والنحيب ومن جثث الناس. ذكريات حزينة جعلتني في حالة نفسية سيئة جداً لشهور فعندما يكون لديك مفقودين تعتقد كل يوم أنك ستجدهم في لحظة ما لأن الكثير من الناجين هربوا إلى المناطق مختلفة وتم توزيعهم على المستشفيات ومقرات النزوح دون القدرة على تتبعهم. كنت أقرأ قوائم الناجين التي يجلبها الناس أو أراها على الانترنت في صفحات أُخري بحثا عن أمل، لكن أغلب القوائم تحمل أسماء الليبيين. شهرين وهذه الحالة تمنعني من التفكير بشكل سليم. لذلك لم أكن أعرف هل أفكر في ابنتي الاجنبية الصغيرة وكيف أحصل على تكلفة إيجار مسكن أم ابحث عن زوجي وأبنائي المفقودين الذين لا أعرف أين أبحث عنهم! موظفي المحكمة والنيابات لا يعملون بانتظام ولا يساعدون أُسر المفقودين والضحايا بالشكل المناسب. ودائما تعتبر الليبية

المتزوجة من ليبي أوفر حظا لأن القانون يهبها ميزة الأبناء الليبيين، لكن أبناء الليبيات من الأجانب يظلوا في مرتبة أقل من ناحية الحقوق. اجتماعياً يوجد تمييز أيضاً ويؤثر ذلك على سرعة الاستجابة من الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات الرسمية وكأنهم لا يعّون أن الأم ليبية.

ذهبت مرات عديدة لقسم شؤون الأجانب التابع لإدارة الجوازات والجنسية، لكنهم أخبروني بانه لا توجد لديهم أية حلول بخصوص شهادات الميلاد ووثائق الإجراءات الأساسية لأبناء الأجانب غير متوفرة لأن الأرشيف ضاع في الفيضان. ترى عنصرية واضحة ضد السيدات الليبيات المتزوجات من الأجانب لدرجة أن الموظفين يتعاملون بعنف واستهتار معنا. المفترض أن يتم تسهيل استخراج شهادات الميلاد التي تثبت وجود ابنة لي حتى أتمكن من وضعها على كتيب العائلة الخاص بي بعد وفاة أبيها. لكنهم يقولون إن هذا غير متوفر الآن ويطلبون مني أن أتوجه للسفارة أو القنصلية المصرية حتى يعطوني إثباتاً لذلك. ليس لدي عقد زواجي الآن ولا شهادات ميلاد وبدلاً من أن أحصل على بدائل من السجل المدني كوني ليبية يطلب مني أن أذهب للسفارة المصرية. أنا أتنقل بالتاكسي حتى داخل درنة وأقرب قنصلية مصرية مقرها في بنغازي ومعي ابنتي فقط لا يمكنني قطع مسافات طويلة جداً والأعباء المادية للسفر كثيرة. اتصلت بالقنصلية عبر الهاتف وهم لا يستجيبون.

الآن عمر ابنتي 12 عاما، لكن خلال 4 سنوات ستحتاج ابنتي لعمل اجراءات إقامة في ليبيا. تمر الأيام بسرعة فالفاجعة مر عليها ما يقارب التسعة أشهر، وستمضي الأيام وأنا أركض لإثبات أن ابنتي من صلبي. وكأنها لا تنتمي لهذا البلد الذي عاشت فيه منذ ولادتها مع أمها الليبية. لن تتمكن أيضاً من إيجاد عمل لتساعدني لأن القطاعات الحكومية تعامل أبناء الليبيات على أنهم أجانب وهؤلاء لا يعملون إلا بشروط معينة وفي قطاعات محددة. الحمد لله أنني نجوت، هل يمكنك تصور حياة ابنتي الآن إن كانت وحيدة وذهبت أنا في الفيضان؟ طفلة صغيرة أمها ليبية لكن ليس لها الحق في ميراث. نعم، لا يسمح لابنتي أن ترثني في أملاكي بليبيا. إجراءاتي ليست كباقي الليبيات أنا احصل على منحة لي فقط ولا يحسب أبنائي في قيمة الدعم الذي يقدمه التضامن الاجتماعي لليبيات المتزوجات من أجانب. سيكون على ابنتي مستقبلا أن تدفع قيمة سنوية لتجديد إقامتها، كيف سأفعل ذلك؟ هل توجد أي اعتبارات لكوني ليبية أرملة فقدت كل شي وليس لها في هذه الدنيا سوى ابنتها؟ يوجد أشخاص حاولوا تقديم شكوى لمكتب المحامي العام، هل تعرف ما كان الرد؟ أن الدستور لا يضمن حق أبناء الأجانب وإن كانت الأم مواطنة! يتعللون دائما بالأمن القومي وبالحفاظ على الديموغرافية الليبية، ها نحن الآن في درنة نشهد تغيرات ديموغرافية للسكان اللذين يضطرون مُكرهين لترك مدينتهم الأصلية ويُجبرون على السكن في مناطق أُخرى لا تربطهم بها خصائص مجتمعية. مشكلتي أنه ليس لابنتي رقم وطني. أنا ربما أفهم أن السياسات التعسفية الحالية ضد الليبيات المتزوجات من أجانب، لكن ماذا عن الأرامل والمطلقات المصاحبات لأبنائهن؟ ربما الآن يبدو الأمر أقل صعوبة بحكم أن ابنتي يمكنها الدخول للتعلم في مدارس عامة في التعليم الأساسي، لكن الوقت يمر بسرعة وسرعان ما ستتخرج وهي الآن يتيمة الأب وليس لها أخوة. كيف ستكون حياتها؟ هل سأعيش لأرى ابنتي مستقرة مثل باقي الليبيين؟

بعد إخراجنا، لم يكن لي أي خيار غير التوجه لمنزل والدي الواقع بمنطقة شيحا، وبوصولي في تلك الليلة المشؤومة علمت أن أختي أيضا قد تدمر منزلها بسبب الفيضان وانهيار السدود وانتقلت إلى منزل والدي هي الاخرى. لازلت أسكن في بيت الأسرة الصغير الذي يأوي أيضا أخي، وعائلته، وأختي، وعائلتها. الوضع صعب جدا لأن مساحة المنزل لاتسع هذا العدد من الاشخاص هل تتخيل أننا 11 شخص نعيش في ثلاث غرف صغيرة. ابحث منذ فترة طويلة

على مكان لأستأجره بسعر مناسب. بدأت أشعر بالإحراج بسبب ضيق المكان واحتاج لمنزل صغير يأويني وابنتي الوحيدة، لكن أسعار الكراء في مدينة درنة وصلت إلى 1500 دينار للشهر الواحد (ما يعادل 320 دولار تقريباً) ويطلبون دفع ثلاثة أشهر مقدماً 3 أشهر، انا لا امتلك هذا المال. لم يقابلني مسؤول حكومي واحد منذ الفاجعة ولا اعتقد أنهم مهتمون بحال زوجات الأجانب كثيرا. هم لا يقابلون أحدا على ما أعتقد. لا أعرف أين أتجه حتى للسؤال عن بديل الايجار وطلب المساعدة من الحكومة. صحيح أنني لم أكن من عائلة ميسورة الحال، لكن يصعب علي أن استجدي عطف الناس للحصول على خدمة أو مال. مطلبي بسيط جدا، أريد من الدولة أن تعطيني حلولا بديلة واضحة باعتباري مواطنة. توجهت أكثر من مرة للجنة الإعمار المكلفة من القيادة العامة للقوات المسلحة والحكومة الليبية وذهبت للمصرف العقاري وللجان حصر المتضررين، قدمت لهم جميعا طلب الحصول على منزل وملئت عدة نماذج تثبت انه ليس لدي سكن وليس لدي معيل انا وابنتي وما من مجيب. هذا أسوأ شعور يمكن أن يصيبك كمتضرر، أن تشعر أن حكومتك لا تكترث بك وأن تطلب دعماً مالياً من أحد وكأنك مشرد. راتبي لا يكفي لتغطية الكراء الشهري وكافة الاحتياجات الأخرى الأساسية. عندما نذهب مع المتضررين الاخرين لأي جهة رسمية اعتقاداً بأنهم سيساعدوننا، نجد معاملة مهينة وإهمال وفوضى عارمة. حاولت مرتين مقابلة مسؤولين من رفيعي المستوى في مدينة درنة ولم انجح. هناك عراقيل والامر يحتاج إلى واسطة ومحسوبية وربما رشاوي لتسهيل مقابلة هؤلاء المسؤولين. بعد أشهر من المعاناة، تحصلت على بدل ايجار بقيمة 20 ألف دينار ليبي (ما يعادل 4 آلاف دولار تقريباً)، تم تسليمها لي في شكل صك أودعته في حسابي. لا أدري كيف تتوقع لجان التعويضات أن هذا المبلغ سيكون كافياً لكل ما نحتاج. عندما تكون نازحاً، وابنك أجنبي تصبح حياتك متمحورة على جمع المعلومات الدقيقة من محيطك. أخبرتني إحدى المتضررات أن هناك بطاقة دفع الكترونية اسمها «سند» تصدر من الهيئة الليبية للإغاثة تم توزيعها على متضرري درنة، لم احصل عليها بسبب تأخري لاستلام البطاقة لأني سمعت بها لاحقاً. مدة صلاحية البطاقة 8 أيام فقط، إذا لم تقم بتفعيلها لن تقوم بسحب الأموال وهذا ما حصل لي. الآن أسمع أن هناك بطاقة أخرى ستصدر في الفترة القادمة لكن لا أحد يعلم من يدعم هذه البطاقات، الجهات الرسمية أم منظمات دولية. صرفت بطاقة سند مرة واحدة فقط منذ الفاجعة درنة قبل شهر رمضان. ولم يعد هناك دعم مالي للأساسيات كما كان سابقا. تم توزيع كوبونات من وزارة الصحة بقيمة 600 دينار ليبي (ما يعادل 125 دولار تقريباً) لشراء مواد غذائية من المتاجر في درنة وتحصلت على واحدة، هذا كل ما تحصلنا عليه من مساعدات.

ربما كانت بعض هذه الحلول مناسبة، لكنها مؤقته وفوضوية. لا توجد أي جهات توضح او تنشر المعلومات على منصات التواصل الاجتماعي. اضطررت في كثير من الأحيان إلى زيارة نفس الجهات الحكومية ست مرات للحصول على إجابات واضحة دون جدوى. ماذا نفعل بتعويض واحد؟ عندما تحصلت على 20 ألف دينار (ما يعادل 4 آلاف دولار تقريبا)، قمت بشراء ملابس لي ولابنتي وهاتف محمول وبعض المستلزمات الأخرى وساعدت اختي التي لم تحصل على قيمة كراء مثلي. دفعت قيمة الفحص والعلاج الطبي من حسابي كوني قمت بإجراء كشوفات وصور اشعة لرأسي لأني أصبت بكدمة اثناء انهيار منزلنا وسببت لي مشاكل وصداع، ومع كل هذه المصاريف، استنفدت أغلب القيمة رغم انني لست مستأجرة وأقيم مع أهلي. لا أفهم كيف يستطيع المستأجرون من المتضررين الاستفادة من مبلغ بسيط لا يكفي إلا لشراء أشياء بسيطة وكلها ذات نفس الأهمية.

تعرضت الليبيات المتزوجات من أجانب وأولادهنّ للتمييز في الحصول على المساعدات والميراث وحقوق أخرى، مما زاد من هشاشتهن بعد الفاجعة. يُعتبر هذا انتهاكًا **للحق في المساواة وعدم التمييز**، وهو حق تكفله المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، تم انتهاك **الحق في الحصول على معاملة عادلة أمام القانون**، وهو حق تكفله المادة 7 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. كما تؤكد المادة 16 من ا**تفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** على ضرورة حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في الزواج وحماية حقوقها في حالات الطلاق والميراث وإدارة الشؤون الأسرية.

أمجد

> **بسبب الفيديوهات المرعبة الّتي انتشرت في صفحات التواصل الاجتماعيّ من درنة، رغم أنّ بعض سُكّان الساحل خسروا خسارة أكبر من بعض سكّان درنة، ولكن لم نتكلّم بسبب حجم المصاب في درنة.**

يصف أمجد تجربة المتضررين في مدن ساحل الجبل الأخضر قائلا: «أنا ناشط بالمجتمع المدني وموظف في أحد القطاعات الحكومية ببلدية ساحل الجبل الأخضر. تمتد منطقة الساحل من الحدود الإدارية لبلدية المرج إلى الحدود الإدارية لبلدية الجبل الأخضر وهي تبعد حوالي 160 كم غربا عن درنة. تأثرت مناطق الساحل وهي منطقة زراعية بالأمطار الغزيرة التي تساقطت قبل يوم واحد من فاجعة درنة، وهي تشمل 18 محلة منها البياضة، وبطة، وطلميثة، والوردية، والحنية، وقصر ليبيا. السيول اجتاحت منطقة بطة وعموم مناطق بلدية الساحل. أتذكر جيدا ما حصل وكأنه كان البارحة. بدأ تساقط الأمطار الغزيرة قبل الإعلان عن الفاجعة بأيام. أتذكر جيداً أن الأمطار بدأت يوم 10 سبتمبر الساعة 3:35 صباحا واستمرت في الهطول لمدة أكثر من 24 ساعة وكانت مصحوبة برياح شمالية شرقية. كان هناك سيارات مارة من الطريق العام الرابط بين البيضاء والمرج وبنغازي جرفتها السيول لأن البنية التحتية لهذه الطرق متهالكة وأغلبها ليس بها غرف (بالوعات أو مصارف مياه) الصرف الصحي. اغلب الذين كانوا بالسيارات الغارقة من خارج المنطقة ظلوا مفقودين لفترة قبل ان يتم العثور على جثثهم في الاودية على مسافة بعيدة وفي أماكن يصعب الوصول اليها بالسيارات. الخسائر المادية كانت كبيرة على المنطقة بالكامل كون تضاريسها صعبة وبها العديد من الجبال والاودية وتقع مواجهة للبحر. دخلت مياه الامطار على المنازل الواقعة بساحل الجبل الأخضر وخاصة المنازل التي تقع في أماكن منخفضة بما فيها منزلي. عدد المنازل التي تضررت في منطقة بطة وحدها حوالي 100 منزل بأضرار متفاوتة بين دمار كلي وتلف جزئي. المستشفى الوحيد القريب من منزلي خرج عن الخدمة بسبب غرقه في مياه السيول وتلف كل المعدات ولازال مغلقا تحت الصيانة حتى الآن.

أعتبر نفسي أكثر حظاً من الكثيرين في منطقتي لأن منزلي تضرر جزئيا. يمكنني القول إن الأضرار كانت متوسطة من ناحية انهيار المبنى والأساسات لكن 80% من الأثاث بالمنزل أصبح غير قابل للاستخدام وأنا مضطر لشراء أثاث كامل الآن. بالإضافة إلى تلف المحاصيل الموجودة بمزرعتي. اضطررت للنزوح طبعاً إلى منزل آخر أقل تضرراً في نفس المنطقة، إلى ان قمت بصيانة المنزل وتنظيفه من مياه السيول بنفسي ومن حسابي الخاص. أحمد لله أن أغلب هذه المناطق فيها ترابط عائلي وقبلي لذلك، أغلب العائلات نزحت داخلياً خصوصاً وأن المياه والحطام أغلق الطرق المؤدية للمناطق الأخرى حينها، وأغلب الحملات التي أزيل الحطام فيها كانت من قبل الناس وليس من فرق متخصصة في إدارة الكوارث. أول مساعدات وصلتنا من الجيش في اول ليلة، وهناك جنود توفوا أثناء عمليات الإنقاذ والبحث ذلك اليوم. لكن بعد ساعات من انتشار الاخبار حول فاجعة انهيار سدي درنة انتقلت كل فرق الإنقاذ هناك مباشرة وبقينا فترة نبحث عن المفقودين بالساحل وحدنا وبمجهودات ذاتية.

رائحة الجثث والمواشي والاغنام التي جرفتها السيول في المنطقة كانت نتنة وكريهة جداً. كنا نخاف من انتشار الامراض والفيروسات بسبب الإهمال الواضح حينها من قبل الجهات الحكومية لكافة مناطق الساحل لأنهم ركزوا على درنة باعتبار سقوط السدين والاهتمام الواضح من الإعلام بدرنة فقط ولم يركزوا على تساقط الأمطار على باقي المناطق المتضررة الأخرى. جميعنا خجلنا من الحديث عن احتياجاتنا وقت الفاجعة واجتماعيا كان صعب جداً أن نطالب بحقوقنا في إعادة الاعمار أو صيانة الطرق، بسبب أن الخسائر في مدينة درنة كانت أوضح مع الفيديوهات المرعبة التي انتشرت في صفحات التواصل الاجتماعي من درنة، رغم ان بعض سكان الساحل خسروا خسارة أكبر من بعض سكان درنة، ولكن لم نتكلم بسبب حجم المصاب في درنة. هذا دور الحكومة، أن تقوم بإحصاء جميع المتضررين فورا وأن تسعى لنقل صورة حقيقية عما حصل في باقي المدن أيضاً حتى تصل مساعدات الهلال الأحمر وجميع المنظمات الإنسانية للجميع بنفس الدرجة وحسب الأولوية. لكنهم لم يكترثوا إلا للمشكلة التي ستؤثر على سمعتهم أمام الإعلام. عدد لا بأس به من أقاربي يقيمون في منطقة البياضة وهي ضمن بلدية الساحل. تضررت 30% من المنازل والمباني التي تقع في البياضة. وكانت الاضرار جسيمة بسبب ضعف البنية التحتية أيضاً. هناك مزارع كانت تشكل مصدر دخل لأصحابها جرفت بالكامل ولن تكون صالحة للزراعة على مدى السنوات القادمة بسبب انجراف التربة بالكامل وبهذا خسر أصحابها دخلهم ولم يعد لديهم مصدر رزق.

هناك قصة مأساوية جداً، هنا في منطقتي، لرجل من مدينة طبرق كان ماراً بالقرب من منطقة (بطة) مع زوجته. كانا حديثي الزواج واحتفلا بعرسهما قبل يومين من العاصفة. كان الرجل المسكين متجها بسيارته الخاصة إلى منزله الجديد في بنغازي ومعه زوجته العروس. جرفهم السيل واختفوا لأكثر من 10 أيام، ثم عثرت فرق الإنقاذ والمتطوعين على حُطام سيارته في أحد الأودية بمسافة 60 كيلومتر بعيدا على مكان الحادثة. كانت جثة الرجل مشوهة وتعرفوا عليه من خلال مطابقة الحمض النووي لكن الزوجة لا تزال مفقودة ولم يتم العثور عليها حتى الآن. بصراحة، هناك إهمال واضح وتمييز من الحكومة ضد كل سكان المناطق المتضررة ماعدا درنة، هذا ليس كلامي وحدي كل سكان ساحل الجبل الأخضر يستطيعون تأكيد هذا الأمر. الاهتمام بمشاكلنا أقل والمزايا والمساعدات أقل. أنا شخصيا لست مستأجراً، لكن جيراني وسكان منطقتي من المستأجرين لم يحصلوا على بدل إيجار بعد تضرر منازلهم كما حدث مع أهالي درنة. هناك قرى صغيرة جداً ربعها اختفى لأن اجمالي المنازل عشرين منزلا خمسة منها دمرت تماماً. هناك مشاكل أثرت على وصول أي مساعدات من المنظمات الخيرية ومن أهل الإحسان منها انقطاع الاتصالات

والأنترنت عن الساحل بعد الفاجعة بسبب حجم الدمار، ناهيك عن انغلاق الطرق وعدم اهتمام الاعلام في بداية الفاجعة ثم منعه من تغطية الأحداث لاحقا من قبل السلطات حيث ساهم ذلك في زيادة مستوى تهميش هذا المناطق.

كانت هناك عمالة وافدة وعاملين في المزارع من الأجانب. أغلبهم يشتغلون في الزراعة أو رعي الأغنام، وهم مفقودون أيضا. منهم عائلات كاملة. وقع هذا كان كبيرا على السكان وأصحاب المزارع لأن العمالة الوافدة أمانة في هذا البلد. صدمة كبيرة فالبعض منهم عاشوا مع أصحاب المزارع لسنين طويلة. كيف سيستوعب أهاليهم أنهم جميعا مفقودون في الغربة؟ وبصفتي اعمل في مجال الصحة كانت ادوية الأمراض المزمنة مثل أدوية السكري وضغط الدم مقطوعة على بعض المناطق والقرى في ساحل الجبل الاخضر لفترة طويلة خصوصا أن الاحتياج لهذه الأدوية لجرعات يومية. ولم تقم الحكومة بإصلاح الطرق لإيصال الأدوية لأصحابها إلا بعد عدة أيام وهي إصلاحات بسيطة ومؤقتة وليست جذرية. الحكومة لم تدعمنا بأي شي خلال الأيام الأولى من الفاجعة لكن وصلنا دعم كبير من حملات التي نظمها مدنيون ليبيون في مناطق غرب ليبيا مثل طرابلس ومصراتة وبني وليد والزنتان التي تعرف بحملات «الفزعة». بعد فترة طويلة، تواصلت معنا وزارة الحكم المحلي في بلدية الساحل، وتم تكليف هيئة الأوقاف والشؤون الاسلامية فرع الساحل بحصر الاضرار وتحديد الخسائر المادية. كان ذلك بعد 10 أيام من الفاجعة وقاموا بجمع المعلومات وإحصاء الأضرار والمتضررين. بعدها وصلتنا معلومات تفيد بانه قد تم التلاعب بسجلات الحصر والبيانات واضافة اشخاص غير متضررين لا يستحقون الدعم الإنساني أو التعويض. وتم تسليم قيم من مبالغ التعويضات لهم بدون وجه حق، وفي المقابل هناك اشخاص متضررين فعلا لم يحصلوا على اي التعويض. المساعدة التي أعطتها الحكومة أصلاً لم تكن كافية لي شخصيا او للمتضررين الاخرين من سكان المنطقة، شخص خسر مزرعته ومصدر رزقه او تلف منزله تعطيه الحكومة 20 ألف دينار!! ماذا سيعمل بها؟ مبلغ لا يكفي شيئاً! او شخص تدمر منزله بالكامل تقدم له 100 ألف دينار (ما يعادل 4 آلاف دولار تقريباً) ماذا سيشتري بها؟ قيم غير مجزية لا أحد يعلم كيف تم حسابها! قدم الأهالي شكاوى جماعية إلى المحامي العام بمدينة البيضاء بسبب الفساد وعدم المسؤولية في تقديم الخدمة للمواطن المتضرر من الفيضانات وبسبب تقديم تعويضات لأشخاص لا يستحقوها، والقضية مستمرة وقيد التحقيق ويتابعها محامون متطوعون.

أمر مخز آخر، بعض المساعدات التي قدمتها الحكومة لاحقاً كانت في شكل أغطية، وفرش، ووسائد نوم، وبعض المواد الغذائية لكن جودتها كانت رديئة جدا لدرجة أنه لا يمكن استهلاكها. على عكس المساعدات التي وصلتنا من حملات الإغاثة والمواطنين العاديين التي كانت جودتها ممتازة. كان هناك فساد كبير في توزيع الإغاثة في بلدية الساحل وحدثت سرقات ومشاكل كبيرة بين المواطنين والبلدية بسبب سرقة المساعدات وسوء الإدارة في التوزيع. قامت لجان حصر الاضرار بزيارتنا وسجلت الاضرار في كشوفاتها، كانت هناك أكثر من لجنة تعمل على الحصر بشكل عشوائي، ولكن في النهاية تم اعتماد كشوفات لجنة الحصر التابعة لهيئة الأوقاف المكلفة من البلدية.

حالياً انا احتاج إلى مياه شرب لتصل إلى منزلي، تدمرت شبكة المياه في منطقتنا بالكامل بسبب السيول التي دمرت الأنابيب الرئيسية لذا نضطر إلى شراء المياه التي تعتبر تكلفتها عالية في ظل الأوضاع المعيشية الحالية الصعبة. كذلك نحتاج إلى اصلاح الطرق المدمرة للتنقل بسلامة. الاعمار وصيانة الطرق وصيانة المناطق المتضررة وإصلاح شبكات المياه لم تستهدف بلدية الساحل بكافة مناطقها بالشكل المطلوب مثل ما يحدث في درنة حاليا. إصلاحات بسيطة تمت لكن الطرق والبنية التحتية مازالت مهملة من قبل الحكومة. أيضا المتضررين الذين هدمت منازلهم لم يتلقوا الاهتمام الكافي، جبر الضرر ضعيف. لم تستفيد

فئة المستأجرين (من غير المالكين) من المساعدات الحكومية في منطقة الساحل ولم يشملهم تعويض بدل الايجار لأسباب غير معروفة. نحن نحتاج للمساواة أمام القانون. هذا يعني أن الحكومة يجب أن تستجيب لجميع الليبيين المتضررين بنفس الدرجة. كان أثر إعصار دانيال على جميع المناطق الساحلية. تضررت جل المناطق الزراعية بالساحل وخسر السكان مصادر الرزق المعتادة التي كانوا يعتمدون عليها مثل تربية المواشي والزراعة. يجب على وزارة الزراعة والثروة الحيوانية أن تستهدف المزارع بحلول تحافظ على التربة والمواشي وتعيد الحياة من خلال حملات التشجير مثلا. نريد من الحكومتين في الشرق والغرب ان تلتفت لسكان الساحل وأن تعالج البنية التحتية والطرق وأن تعوضهم بالشكل المناسب. لم تستفد المنطقة من أية تسهيلات بسبب الفاجعة، حتى قرار تقديم الأولوية للحجاج استهدف سكان درنة فقط باعتبارها منطقة منكوبة ولم تستهدف سكان المناطق الأخرى. تصنيف درنة بالنسبة لقرارات الحكومة كان اعتبارها منطقة منكوبة لكن تصنيف مدن الساحل مناطق متضررة فقط وهذا التمييز في المصطلحات يعكس التفرقة في التعامل من قبل الحكومة. هناك وعود من الجهات الحكومية والسلطات هنا، لكن لم تتحقق حتى الآن، قال المسؤولون في بلدية الساحل أن هناك صيانة للمرافق الصحية وسيكون هنالك مشاريع إصلاح تستهدف الطرق وخطوط المياه والكهرباء وتطوير البنية التحتية في البلدية، لكن ما رأيناه هو بعض الإصلاحات الطفيفة جدا والتي لا تتسق مع الميزانيات الضخمة التي سمعنا عنها. لقد فقدنا ثقتنا في الحكومة بسبب تعاطيها السيء وجميع السكان هنا يشعرون أن الحكومة تقصد عمدا ألا تساعدهم. تعامل الجهات الحكومية في الأزمة كان عشوائي بسبب عدم الخبرة وعدم وجود الكفاءات الحكومية للتعامل مع الأزمات الطارئة، للأسف أدى ذلك إلى استغلال هذه الثغرات من قبل مسؤولين فاسدين نهبوا المساعدات المقدمة للمتضررين واستولوا عليها بغير وجه حق وسبب ذلك في الحد من الوصول إلى المساعدات الإنسانية الطارئة للمتضررين».

واجه سكان مناطق ساحل الجبل الأخضر التمييز في توزيع المساعدات والموارد مقارنةً بسكان درنة، على الرغم من تكبدهم خسائر كبيرة بسبب الفاجعة. يُعتبر هذا انتهاكًا **للحق في المساواة وعدم التمييز**، وهو حق تكفله المادة 2 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** والمادة 26 من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**. بالإضافة إلى ذلك، يتعارض هذا التمييز مع **المبادئ التوجيهية الأساسية للعمل الإنساني** التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة. يجب أن تستند جميع المساعدات الإنسانية إلى الاحتياجات الفعلية فقط، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء الجغرافي. كما يؤكد **المبدأ الإنساني** على ضرورة تقديم المساعدة بشكل محايد وعادل لجميع المتضررين من الفاجعة.

مريم

> أرهقونا بإجراءات تعسّفية لا هدف منها إلا تقييد عمل المنظّمات وملاحقة العاملين الإنسانيّين من المدنيّين.

مريم ناشطة مدنية تعمل في إحدى المنظمات المحلية الليبية التي كانت تقدم المساعدات والدعم الإغاثي عقب الفاجعة «أنا من سكان مدينة بنغازي. كنت دائماً مهتمة بالوضع الإنساني بالمدينة، بعد انتشار خبر فاجعة درنة في الإعلام عقدت العزم على تقديم المساعدة أنا ومجموعة من الشباب والشابات باعتبارنا نعمل سويةً في جمعية خيرية، قررت التطوع في تقديم وتوزيع الإغاثة ذلك لأنني كنت أجزم من خلال متابعتي للأحداث في بلدي أن الحكومة لن تقوم بواجبها بالشكل المطلوب.. في الأيام الأولى كانت الفوضى عارمة ولم يكن لدى السلطات القدرة على منع أحد أو أي منظمة من المساعدة لأن الوضع كان سيء جداً ومخيب للآمال، فبسبب نقص المساعدات أصبح الناس يشعرون بالخذلان والجميع في حالة غضب. بعض المستفيدين كانوا يسألونني «لماذا تحصّل جاري على مساعدات وأنا لم احصل على شيء؟» تعرضنا لانتقادات شديدة من المتضررين لأننا كنا وحدنا ندير عمليات التوزيع، ربما اعتقد بعضهم أن المساعدات تأتي من جهات حكومية. أجواء مشحونة لكن ما من خيار إلا أن نتفهم وقع الصدمات النفسية على الجميع في ظل تلك الفوضى العارمة ونستمر في العمل. عملت مع حملات خيرية ومنظمات دولية بحيث كانت هي مصدر المساعدات في حين أن دورنا هو استلام الدعم منهم ومن ثم توزيعه بشكل مباشر على المتضررين من درنة والمدن الأخرى المتضررة. مرت أيام قليلة ثم بدأت الجهات الأمنية في مراقبة عملنا. لم تدخر الحكومة جهداً، فقد كان عناصر الأمن الداخلي والمخابرات العسكرية وحتى عناصر تابعة للقوات المسلحة الليبية جميعهم يراقبون ويسألون عمن يقدم المساعدات. لم يكترثوا كثيرا للمساعدات العينية البسيطة لكن تركيزهم كان على من كان يستلم دعماً من المنظمات الدولية. كانوا يتحججون بالحماية أولاً لكنهم يتدخلون لاحقاً في ملفات الموظفين والمتطوعين ويوجهون الأسئلة والاستفسارات عن مصادر المساعدات وطبيعتها. ثم كثرت الإجراءات الأمنية المجحفة.

في الوقت الذي كان يفترض فينا أن نركز على أعمال الإغاثة ونعطيها الأولوية نظراً لأن الناجين مازالوا يتوافدون وهم في قمة الحاجة للمساعدة، نُفاجئ بحضور أشخاص يتبعون للسلطات ليتأكدوا من وجود تصاريح للمنظمات من قبل الخارجية الليبية أو ليتأكدوا أن المنظمات الدولية الداعمة أخذت الإذن بالعمل منهم فاذا كانت الاوراق غير موجودة أو ناقصة كانوا يمنعون المنظمة من العمل. وهذه التدخلات كانت تسبب عرقلة وتأخير كبير في عملنا وبالتالي الإضرار بالناجين من حيث النتيجة. ورغم الغياب الكامل لدور المؤسسات الحكومية، كانوا مصرّين أنهم لن يسمحوا لكافة المنظمات بالدخول للمناطق المنكوبة أو حتى إعطاء المساعدات في المناطق الأخرى إلا بعد أن يقوموا بإجراءاتهم البيروقراطية والأمنية التي سببت عرقلة او منع وصول المساعدات في كثير من الحالات.

حاولنا أن نشرح لهم اننا نعمل وفق قوائم وقدرات محدودة. كنا نعمل تحت ضغط نفسي كبير بسبب عدم القدرة على توفير المساعدات للكم الهائل من المتضررين والضحايا. كانت ولا زالت مناظر الدمار والعائلات المشردة لا تفارقني، اواجه مشاكل في النوم والتركيز وضبط النفس حتى هذا اليوم.

ثم ظهرت سلسلة من الموافقات الامنية الجديدة. فرضو على أي منظمة تريد التوجه لتقديم المساعدات من بنغازي إلى درنة تعبئة نماذج طلب رسمية عدد صفحاتها 6 تقريبا. كانت هناك أسئلة حول تفاصيلنا الشخصية وحول عائلاتنا وكأنها ملفات تعريف شاملة عن كل عامل في المنظمات. ألزموا الجميع بملئ معلومات مفصلة حول وصف المشاريع بدقة ونوع المساعدات التي سيتم توزيعها وأين ستتم وكيف وكم قيمة التمويل ومصدره. أعطونا موافقة صالحة لمدة أسبوع فيها أسماء الموظفين الذين يسمح لهم بالتنقل خارج بنغازي بها رقم السيارة واسم السائق، يتم تجديد هذا الطلب كل أسبوع او عشرة أيام تقريبا. استمر هذا الوضع حتى قبل شهر رمضان الماضي باسبوعين. يبدو جلياً أن مشاكل بين مفوضية المجتمع المدني ووزارة الخارجية بالحكومة الليبية التابعة للبرلمان عرقلت مسار هذه المطالبات غير المنطقية. وقرروا فجأة إيقاف كل التصاريح الأمنية للتجول بعد أن جمعوا معلومات كثيرة عنا وأرهقونا بإجراءات تعسفية لا هدف منها إلا تقييد عمل المنظمات وملاحقة العاملين الإنسانيين من المدنيين. كان ثمن هذه التعطيلات الأمنية باهظاً، ففي بعض الأحيان اضطررنا للاتصال بالمستفيدين لنطلب منهم الحضور إلى بنغازي من مدنهم لاستلام مستلزمات الإغاثة. طلبنا من المتضررين في سوسة والبياضة وغيرها السفر لمئات الكيلومترات وجاء عدد كبير بالفعل بعد أن قطعوا مسافات طويلة. وفي أحيان أُخرى، تسببت هذه الاجراءات في تأخير بعض المشاريع وإيقافها تماما لمدة أسبوعين.

تم احتجاز قافلة مساعدات إنسانية نقلناها من بنغازي إلى درنة لمدة 5 ساعات في بوابة أمنية بأحد مداخل مدينة درنة. وعندما سألت عن الأسباب قالو إن رجال الأمن هم من سيقومون بالأشراف على توزيعها. رفضنا تسليمها وبقيت المواد الإغاثية قرب البوابة بينما كنت أجري اتصالات مع معارفنا والمسؤولين. جهود كبيرة أضاعت وقتا طويلاً دون سبب غير أنهم يريدون أخذ المساعدات ولا يمكن لأحد أن يتتبع كيفية وزمن توزيعها من قبلهم. كنا نسمع من عدة مصادر عن قيام الاجهزة الأمنية في الشرق بمصادرة المساعدات سواء الواصلة إلى المطارات أو عبر البر وفي حالات أخرى عرقلة وتأخير وصولها بحجة تفتيشها، لكن في النهاية تم السماح لنا بالدخول بشرط مرافقة عناصر امنية للإشراف على عملية توزيع المساعدات. ولم يكن الدخول غير مشروط لكافة المناطق، بل سمح لنا فقط بالتواجد في مواقع النازحين. كان واضحا أنهم يريدون التحكم في حركتنا أو ربما لا يريدوننا أن نطلع على أمور تحدث داخل المدينة. لم تكن الجهات الحكومية فاعلة إلا في موضوع المراقبة واستنطاق العاملين بالمجال الإنساني والخيري، ولولا أنني على إطلاع بهذه الممارسات مسبقاً لكنت ربما قد عزفت عن المساعدة لشدة الخوف المصاحب لتقديمها في بيئة يسيطر عليها الخوف وكأننا نقوم بأعمال ممنوعة! النشاط استمر حوالي شهر ونصف، وتوقف بسبب نقص التبرعات وانتهاء الحملات الإنسانية. علمت بأن مشاريع الاستجابة الطارئة توقفت منذ شهر مارس الماضي.

لم تكن الاحتياجات مقتصرة على الدعم العيني، كانت علامات الصدمات النفسية واضحة على الجميع وخصوصاً الناجين والناجيات. لكن في ظل انعدام الدعم النفسي من الحكومة كان لزاماً أن تكون هناك برامج من قبل منظمات دولية. حددت بعض هذه المنظمات جلستين أسبوعيا للدعم النفسي. المحزن هو أن هناك ضحايا كثر لازالوا في حاجة ماسة للمساعدات، لكن حاليا لا توجد أنشطة مثل السابق في درنة والمدن المتضررة، لان أغلب حملات ومشاريع الاستجابة الطارئة التي تنفذها المنظمات الدولية انتهت. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الموافقات الأمنية للقيام باي نشاط. لا أعلم لمن سيتجه المواطن الليبي من الآن فصاعداً؟ لا أعلم كم من العاملين والمتطوعين في المجال الإنساني توقف بسبب تعامل السلطات السيئ.

تعرض العاملون في المجال الإنساني لمضايقات وقيود من السلطات، مما ينتهك **حقهم في حرية تكوين الجمعيات** (المادة 20 من الإعلان العالمي) **وحرية الحركة والتنقل** (المادة 13 من الإعلان العالمي). كما تم انتهاك **اتفاقيات جنيف** التي تحمي العاملين في المجال الإنساني، و**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/182** الذي يؤكد على تنفيذ العمليات الإنسانية وفقًا لمبادئ الإنسانية والحياد. علاوة على ذلك، يتعارض هذا الوضع مع **إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان**.

بالإضافة إلى هذه الانتهاكات الدولية، فإن هذه المضايقات تشكل أيضًا انتهاكًا لحقوق مضمونة في **الإعلان الدستوري الليبي** الصادر عام 2011. ينص الإعلان الدستوري، في المادة 14، على حماية **حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتنقل**، مما يجعل هذه الانتهاكات متعارضة مع التزامات ليبيا الداخلية والدولية في حماية حقوق الإنسان.

نبيل

> **كانوا واضحين جدّاً في مساعيهم لمنع الصحافة، ولهذا السبب قطعوا الإنترنت.**

يصف نبيل وهو صحفي من درنة الإجراءات التعسفية وحملات الاعتقال وعرقلة الإعلام بعد الفاجعة قائلا: «أنا كصحفي ينتابني شعور حرقة وغضب دائم لأنني لم أعد صحفيا بمعنى الكلمة، ما أمارسه الأن ليس صحافة بالمعني الحقيقي! لا يمكن للصحفيين الليبيين أن يغطوا أي شيء اليوم عما يجري في المناطق المنكوبة. لقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين يتراوح من 20 إلى 30 شخص يوم 18 سبتمبر 2023، أغلب هؤلاء اشخاص عاديون فقدوا عائلاتهم وطالبوا فقط بالتحقيق في انهيار السدين. من ضمن المعتقلين شخصين قدما مع فرق الإغاثة من المنطقة الغربية وهما الاثنين كانا من سكان درنة لكن تم تهجيرهم سابقا وما زالا محتجزين بتهمة الإرهاب حتى اليوم. تم احتجاز جميع المعتقلين في سجن الامن الداخلي ببنغازي بعد أن قام عناصر من جهاز الامن الداخلي وكتيبة 166 وكتيبة طارق بن زياد بالقبض عليهم. أُطلق سراح شخصين أعرفهما وأخبراني أنهما لم يعذبا جسديا لكنهما استجوبا لساعات مدة 10 أيام تقريبا، بعض هؤلاء المتظاهرين فقدوا أقاربهم وأصدقائهم بسبب الفاجعة، لكن السلطات لم تضع في الاعتبار حالتهم النفسية فقبضوا عليهم وعاملوهم على أنهم مجرمين. أثناء التحقيق طلبوا منهم تفسيرات عن كلام تداولوه اثناء المظاهرات واستفسروا حتى عن تعليقاتهم ومنشوراتهم على الفيسبوك وتويتر كما فعلوا معي. على سبيل المثال سألوهم عن الدعوة إلى المحاسبة «ماذا تقصد بها ومن الذي تريدون محاسبته؟ لصالح من تعملون؟» كذلك استجوبوهم حول نشاطاتهم وحول دعواتهم للتحقيق النزيه في ملف الفساد؟ يسأل المحققون عن المقصود بالفساد وكأن الشعب لا يعلم شيئا عن الفساد المستشري في جميع المشاريع. يسألونهم كيف عرفتم ان هناك فساد وهل لديكم ادلة؟ كل ذلك ليؤكدوا أن هناك أجندات معينة تدفع الناشطين ضد الحكومة وقائد

القوات المسلحة الليبية وأبناءه. يقنعون النشطاء تحت التهديد أن هذه الشؤون ليست شؤون الناشطين والصحفيين وأنها تتعلق بأمن الدولة. أتذكر جيداً في ذات اليوم الذي حصلت فيه الاعتقالات جاءتني تهديدات مباشرة من جهاز الأمن الداخلي للتوقف عن التغطية الإعلامية، وأحمد الله أنهم لم يعتقلوني واكتفوا بإسكاتي. كانوا واضحين جداً في مساعيهم لمنع الصحافة، ولهذا السبب قطعوا الأنترنت. لأن الناس ترى كل شيء عبره ولأن الصحفيين يعتمدون على إيصال الصورة مباشرة باستخدام الأنترنت. وحتى الآن يفرضون على أي إعلامي أو ناشط تعبئة نماذج موافقات أمنية فيها كافة المعلومات حول مواضيع تخص مناصرة الضحايا والناجين. عندما هددوني قالو لي لا يجب أن أنشر شيئا عبر الإعلام المرئي وألا أنشر معلومات حول ما يحدث بدرنة حتى علي صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بي. كانت هذه هي المرة الأولى التي أتعرض فيها للتهديد بشكل واضح. لا زالت هذه التحديات مستمرة حتى اليوم، حيث توجد تحذيرات غير مباشرة تم نقلها إلى الإعلاميين بشكل غير رسمي من ضباط في الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة الليبية. لم يعطوا أسباب واضحة لمنع حرية الصحافة، هم صراحة يطلبون عدم الحديث عن مواضيع محددة مثل المفقودين ومحاسبة الجناة والتركيز على ما يحصل حقيقة في التلاعب بملفات وأموال إعادة الاعمار.

توقفت عن تغطية الأحداث لأنني أعلم ما سيحصل لي! لا يمكنني ان أُخاطر بحياتي واعرض سلامتي وسلامة محيطي وعائلتي لخطر الاعتقال او الاخفاء القسري. أحاول الابتعاد عن كل الأنشطة المماثلة رغم ان لدي رغبة قوية في تسليط الضوء على المآسي التي شهدتها بأم عيني في درنة وخاصة انتهاكات الحكومة. يسألوني أحيانا لماذا لا يساند الرأي العام في درنة هؤلاء النشطاء؟ أقولها جهراً: أنا لا أتوقع ان يدعمني أحد في حالة تعرضت للاعتقال. لا ألوم الناس هنا، لأن مصير من يعبر عن رأيه واضح. سيكون لي خيارات معروفة فقط إن تكلمت إما أن يعتقلوني ويلفقون لي تهمة أنني إرهابي كما يفعلون مع الكثير من السكان منذ أكثر من 10 سنوات، أو يتهموني بأنني مُخرّب ومُؤدلج أعمل لحساب جهات خارجية. أو سيخفونني قسرياً وسينكرون وجودي. كل شيء معطل في ليبيا وأغلب المؤسسات ضعيفة، إلا الأجهزة الأمنية تعمل على قدم وساق ليل نهار لتتحرى عن الناشطين والصحفيين. هناك تعليمات واضحة لهذه الجهات بقمع أي نشاط قد يشوش على الشركات التي تعمل في درنة في إعادة الإعمار وخصوصاً الشركات الأجنبية. لديهم خطط وأساليب تشعرني بالرعب أحياناً، ذلك أن بعض عناصر الأمن الداخلي يجلسون مع الصحفيين بالصدفة أو بشكل ودي ويحاولون استدراجهم في الحديث من أجل معرفة موقفهم الحقيقي من السلطات من خلال مثلاً طرح موضوع الاعتقالات ضد الناشطين والإعلاميين لكي يتأكدوا إن كنا ننتقد الحكومة. هكذا يتصيدون الصحفيين والناشطين.

لا أحد يخرج في مظاهرات ولا يوجد مساحة حرة للصحفيين. يسمح عادة فقط للعاملين والمصورين التابعين لإدارة القوات المسلحة الليبية بتصوير وتسويق أن ما يحدث داخل المدينة من مشاريع إعادة الاعمار والصيانة على أنه إنجاز رائع للحكومة. حتى محطات الراديو المحلية تقوم بالثناء فقط على ما يحدث داخل درنة. الكل يعرف أن هذا لتلميع صورتهم أمام المجتمع الدولي وأمام الناس قبل الانتخابات. أنا الآن لازلت أواصل العمل كصحفي في إطار عادي جداً بعيداً عن انتقادات الحكومة. أفعل ذلك لأني بحاجة للراتب وهذا مصدر رزقي في ظل هذه الظروف، رغم ذلك أشعر دائما أني تحت مراقبة الحكومة حتى الآن. بعد الفاجعة أصبحت كل الأجهزة الأمنية والعسكرية متواجدة في درنة وتعمل على ما تدعي السلطات فقط أنه من أجل التأمين والحماية، بينما السبب الحقيقي هو التأكد من مراقبة الجميع واستكمال مشاريع الاعمار دون انتقاد. مخاوف سكان درنة بما فيهم انا تكبر كل يوم في ظل التعتيم السائد على الاعلام الحر، هناك خوف كبير من

عدم الوصول إلى محاسبة المسؤولين عن انهيار السدود والتسبب في فاجعة أكبر. كلنا نشعر انه ليس هناك جدية في التحقيقات وهناك كثير من المشتبه بهم لم يتم اعتقالهم ويتجولون بحرية بيننا. نخاف في نهاية المطاف أن تتم تبرئة الجناة الحقيقيين والتضحية بآخرين ككبش فداء».

واجه الصحفيون قيودًا واعتقالات أثناء تغطيتهم للفاجعة، مما ينتهك **حرية الرأي والتعبير** (المادة 19 من الإعلان العالمي والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) و **حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات**. هذه الانتهاكات تتعارض مع **إعلان ويندهوك** الذي يعزز حرية الصحافة، و**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59/201 بشأن سلامة الصحفيين**، الذي يدعو إلى حماية الصحفيين من العنف والاضطهاد وتوفير بيئة آمنة للعمل الإعلامي.

إضافة إلى ذلك، تُعد هذه الإجراءات انتهاكًا للمادة 14 من **الإعلان الدستوري الليبي**، التي تضمن حرية الصحافة والنشر والإعلام.

لبنى

> **بطاقة أمّي الصحّية التي تمكّنها من الحصول على العلاج المجّانيّ ضاعت أثناء الفيضان مع كافة التقارير الطبيّة الأخرى، ولم أتمكّن من الحصول على بطاقة بديلة بسبب ذلك. منذ شهر أكتوبر 2023، لم يعد دواء السكّري متوفرا أبدا في صيدليّات القطاع الحكومي.**

تقص لبنى كيف تضررت عائلتها بسبب عدم كفاءة القطاع الصحي العام وإهمال الحكومة قائلة: «أنا من عائلة فقدت أكثر من 50 شخص بسبب الفاجعة. حالتنا النفسية سيئة جداً وهذا حالنا منذ 11 سبتمبر. لم نكن قادرين على استيعاب ما حدث. النوم متقطع والأكل متقطع ونحن في حالة توتر دائم لسنا مستقرين نفسياً او معنوياً او مادياً. لاتزال هذه المشاكل الصحية مستمرة معي ومع اسرتي إلى هذا اليوم. فقدت شقيقتي وابنائها وزوجها مما أثر كثيرا على وضعنا الصحي والنفسي. في ليلة الفيضان جرفتني المياه إلى خارج المنزل أنا وبعض أخواتي ووالدتي. أمي المسنة التي تبلغ من العمر حوالي 70 سنة هي المتضررة الأكبر من حيث الإصابات. دخلت المياه المندفعة بقوة إلى أذنها وتسبب هذا في ثقب بطبلة الأذن. ودخل الطين إلى حنجرتها مما سبب مشاكل مستمرة في البلع والكلام. واصطدمت ركبة رجلها بجدار ولازالت تعاني من ألم شديد في ركبتها حتى الآن. من شدة هول الفاجعة، لم نكن في حالة تسمح لنا باستيعاب أن حالة أمي تستوجب تدخلاً طبياً سريعاً، لأننا كنا مشغولين في البحث عن شقيقتي وأبناءها وباقي الأقارب إلى أن وجدو جثة شقيقتي مدفونة تحت الطين. والدتي نفسها لم تخبرنا أنها فقدت سمعها بإحدى الأذنين إلا بعد اسبوع لأنها كانت في حالة صدمة. كانت الأيام الأولى مرعبة جداً

وتتسم بفوضى عارمة لأن المستشفيات القريبة من درنة اكتظت بالجرحى والناجين المصابين، وكانت أمي قد ارتطمت بجدار كبير أثر على ركبتها وسبب لها ألماً شديداً لكنها كانت تريد إعطاء الأولوية للجرحى الاخرين ولم تخبرنا بذلك إلا بعدها بفترة.

المصحات والمستوصفات التي في محيطنا تضررت بنسبة كبيرة، لذا كانت سعة المصحات القريبة التي لم تتضرر غير متكافئة مع العدد الهائل من المصابين خصوصا في الأيام الأولى. أعتقد أن الوضع الصحي بدأ يتحسن بعد أن دخلت مساعدات من منظمات دولية وفرق أجنبية. تحسن الوضع خلال الأسابيع الأولى قليلا لكن بعد حوالي شهر حدث نقص كبير في كل شيء الأدوية والمعدات الطبية والطواقم الطبية. بالنسبة للكوادر الطبية، توفي عدد كبير من الأطباء والممرضين والمسعفين بسبب الفاجعة. ولم تكن هناك أي خطط ملحوظة لتحسين مستوى الصحة للمتضررين منذ ذلك الوقت. حاليا المستشفيات العمومية مثل مستشفى شيحا للنساء والولادة ومستشفى الجراحة خالية من الأطباء والكوادر. تكن محظوظاً إن وجدت فيها طبيب عام او طبيبة نساء واحدة فقط. اغلب الأطباء تجدهم في المصحات والمستشفيات الخاصة لأن رواتب وزارة الصحة تتأخر عادةً وهم يحتاجون للمال. هذا سبب أخر لنقص الكوادر بالمستشفيات الحكومية. أنا لا ألوم الأطباء لكن كيف لشخص فقد كل ما يملك أن يدفع قيما باهظة للعلاج في القطاع الخاص؟ إن تكلفة الكشوفات والتحاليل عالية جداً. نزحنا إلى مدينة مصراتة مؤقتا وكانت الأوضاع هناك طبيعية قمنا بعمل الفحوصات والكشوفات لوالدتي في مصحات خاصة. بقينا فترة قصيرة ولم نشعر بالاستقرار ثم عدنا إلى درنة واقطن حاليا بمنطقة الساحل الشرقي بضواحي درنة. هناك ازدحام أكثر من المعتاد في منطقة الساحل الشرقي عامة خصوصا على المستوصفات والقطاع الصحي العام. كما ان نوع الخدمات في القطاع الحكومي أصبحت بعد الفاجعة أكثر ضعفاً ولا تلبي أدني متطلبات المواطنين او المتضررين الذين يحتاجون إلى اهتمام او رعاية خاصة مثل أمي المسنة. أنا مسؤولة عن أمي وأخواتي الآن، وأشعر بالعجز التام. كنت أتوقع أن الحكومة ستسهل لنا الإجراءات الطبية في العيادات الخاصة لأنها توفر رعاية أفضل، لكنهم لم يهتموا بتوفير دعم طبي أو حتى تسهيل بعض الإجراءات. والدتي مصابة بداء السكري، ومنذ الفيضان أصبح معدل السكر عندها غير ثابت بسبب حالتها النفسية وعمرها. وهي تحتاج للدواء بشكل دائم لأنه مرض مزمن. أنا أشتري أدوية منظمات السكري لوالدتي من الصيدليات الخاصة وهي تكلفني الكثير في ظل احتياجي لأمور أساسية أخرى. بطاقة أمي الصحية التي تمكنها من الحصول على العلاج المجاني ضاعت أثناء الفيضان مع كافة التقارير الطبية الأخرى ولم أتمكن من الحصول على بطاقة بديلة بسبب ذلك. منذ شهر أكتوبر 2023، لم يعد دواء السكري متوفرا أبدا في صيدليات القطاع الحكومي. توقعت أن يتصل بي أحد المسؤولين أو ممثلا عن وزارة الصحة ليفهم وضعي، لكن لم تتواصل معي أي جهة حكومية حتى الآن. من المهم أيضا أن أشير لظاهرة غريبة تحدث منذ الفيضان، حيث نسمع بشكل مستمر عن أخطاء طبية تحدث أثناء عمليات الولادة في مستشفى شيحا من بين هؤلاء قريبات لي. مستشفى شيحا يفتقر إلى النظافة والتعقيم ووضعه مزري إلى درجة كبيرة أصبحت النساء تخاف من الإنجاب فيه وتتجه إلى القطاع الخاص او مدن أخرى وتكلفة العملية في القطاع الخاص تصل إلى 4 الاف دينار (830 دولار تقريباً). ظاهرة أخرى هي أن هناك عددا كبيرا من الأطفال الناجين من الفاجعة من بينهم اطفال من عائلتي أصيبوا أيضا بداء السكري بعد فاجعة الفيضان. رفع هذا مستوى الاحتياج وأصبحت أعلم أنني كلما أذهب لصيدلية عامة، سيخبرونني أن الدواء غير متوفر. تنتشر الوساطة والمحسوبية حتى في القطاع الصحي. هنا كل الناس يعلمون أنه يمكنك الحصول على علاج مجاني لكن يجب أن يكون لديك معارف من المسؤولين وأصحاب النفوذ. بعض المقرات التي أعطيت للنازحين مثل بعض المدارس قدمت فيها خدمات صحية حسب الحاجة لمدد محدودة

ثم توقفت. خطط إعادة الإعمار التي تحدث الآن يصرف عليها مبالغ طائلة، لكن أليس من الأولى أن تقوم الحكومة بتحسين القطاع الصحي الآن لأن هناك حاجة ماسة؟ يجب أن توفر الحكومة لنا علاجا مجانياً باعتبارنا متضررين حتى نتمكن من إيجاد سبل العيش مرة أُخري. يجب أن يقوموا بزيارة المستشفيات ليروا مدى قذارتها وانتشار الأوساخ والبكتيريا بها. بعض المستوصفات بها حشرات ولا يتم تعقيمها. يجب أن تكون هناك رقابة على الأطباء المداومين في القطاعات العامة. يجب أن يستكملوا صيانة مستشفى الهريش ومستشفى الوحدة، هكذا سيقللون الضغط على باقي المستشفيات».

عانى الضحايا من نقص حاد في الخدمات الصحية الأساسية بعد الفاجعة، خاصةً لأولئك الذين يحتاجون إلى علاج مستمر، مما ينتهك **الحق في الصحة** (المادة 25 من الإعلان العالمي والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). بالإضافة إلى ذلك، فإن حرمان الضحايا من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة يُعد انتهاكًا لمبادئ **إعلان ألما آتا** الذي أقرته منظمة الصحة العالمية، والذي يؤكد على ضرورة توفير الرعاية الصحية الأولية للجميع كحق أساسي من حقوق الإنسان. كما يتعارض هذا الوضع مع **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/119** بشأن حماية الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية، والذي ينص على أهمية توفير الرعاية الصحية اللازمة دون تمييز. علاوة على ذلك، فإن هذه الانتهاكات تتناقض مع **مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي** التي تؤكد على ضرورة توفير الرعاية الصحية والخدمات الأساسية للأشخاص النازحين، وضمان وصولهم إلى هذه الخدمات بشكل كامل وآمن.

عمر

> لم يكن الاعتقال عادياً، تعاملوا معنا بقسوة وأجبرونا على الصعود للسيارة بطريقة مهينة جداً. لم يضعوا في الاعتبار حالة الصدمة النفسية التي أمر بها فقد فقدت 7 أفراد من عائلتي.

عمر شاب في مقتبل العمر من مدينة درنة يروي قصة تعرضه للاعتقال بعد مشاركته في مظاهرات تطالب بالمسائلة قائلا: «خلال الأيام الأولى من الفاجعة كنا نحن الشباب نتطوع للإنقاذ وتوفير المساعدات. كنا نشعر بالغضب الشديد في درنة لأننا جميعا نعلم أن انهيار السدين لم يكن لأسباب طبيعية فقط. الجميع يدرك أن آلاف الناس التي شردت وماتت على ذمة المسؤولين. فساد مستشر وإهمال واضح للبنية التحتية تحدث عنه الكثيرون قبل أن يأتي الاعصار. الجميع كان يعلم أن أي محاكمة أو تحقيقات داخل ليبيا ستكون مجرد تمثيلية للتستر على المسؤولين الكبار. لذا قررنا أن نخرج في مظاهرة يوم 18 سبتمبر 2023 لنطالب بمحاسبة دولية ومحاكمات عادلة. لم يدفعنا أحد للتظاهر كانت الأسباب المنطقية تدعو للتظاهر كأقل واجب. حصلت مظاهرتين فقط. واحدة أمام جامع الصحابة والثانية أمام منزل عميد البلدية. كنا نردد شعارات كثيرة منها «دم الشهداء ما يمشيش هباء»، «ليبيا حرة، حرة وعقيلة يطلع بره» اشارة إلى رئيس مجلس النواب عقيلة صالح. رفعت لافتات كتب عليها «مدينة درنة الحزينة تطالب بحقوقها» وكذلك لافتات تطالب بإسقاط كافة الاجسام السياسية في ليبيا ومحاسبة المسؤولين عن الحادثة. كانت الحشود من المتظاهرين حوالي 150 شخص واضافة إلى ذلك دخل في المظاهرة عناصر أمنية، لذا كنا نشعر بالمراقبة. استخدم كثير من المشاركين هواتفهم النقالة لنقل المظاهرة مباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. علمت أن صوري ظهرت في بث لأحد المتظاهرين، وكنت قد التقطت بهاتفي بعض الصور. انقطع الأنترنت بعد ساعات من المظاهرة وقررنا أن نرحل أنا ومعي قريبي وبعض الأصدقاء. اعترضتنا سيارات مدنية وأخرى عسكرية في الطريق. نقلنا إلى سيارة تويوتا عسكرية بها صندوق احتجاز بالخلف. لم يكن الاعتقال عاديا، فلم يظهروا لنا مذكرات قبض. تساءلت لماذا تأخذونا؟ لكنهم تعاملوا معنا بقسوة وأجبرونا على الصعود للسيارة بطريقة مهينة جدا. لم يضعوا في الاعتبار حالة الصدمة النفسية التي أمر بها فقد فقدت 7 أفراد من عائلتي. والذين كانوا معي أيضا كانوا في حالة نفسية مزرية فبعضهم خسروا عائلات كاملة في الفيضان منذ بضعة أيام. اقتادوني ومن معي إلى مقر كتيبة عسكرية بضواحي درنة. أثناء الاحتجاز كانت هناك ممارسات ترهيب، وتخويف، وتهديدات، وأسئلة. أعتقد أنهم كانوا يخافون أن يمارسوا تعذيبا جسديا علينا كما هي عادتهم لأنهم يدركون أن الشارع يغلي وأن الناس لن يسكتوا إن حصل لنا مكروه أو إن حاولوا إخفاءنا. كان على رأسي غطاء لم اعرف هوية الأشخاص الذين حققوا معي، لكني كنت أسمع أصواتا مختلفة أثناء الاستجواب مجموعة اشخاص أكثر من اثنين بدون شك. استمر الاستجواب ساعة ونصف تقريبا. حاولوا استدراجي في المعلومات وتلفيق تهمة انني أنتمي لجماعة معارضة معينة لكن لم يجدوا أدلة على ذلك في هاتفي. أُطلق سراح من كانوا معي في اليوم الثاني، لكنهم ابقوني محتجزاً. تم حرماني من الاتصال بأسرتي لمدة 3 ايام في اليوم الرابع اتصلت بوالدتي لأطمئنها على صحتي. وجهوا لي أسئلة حول أسباب التقاط الصور ولمن أرسلتها؟ كانوا يكررون من دعاك للمشاركة في المظاهرة؟ هل لديك أقارب مُهجّرين؟ هل لديك أقارب في السجن؟ هل لديك أقارب كانوا مع مجلس الشورى او ضد الجيش؟ هذه اغلب الأسئلة التي اتذكرها. خلال احتجازي علمت أنهم

احتجزوا مجموعة اخرى أكثر من 10 أشخاص مشاركين في المظاهرات أعرف بعضهم، وأن من بينهم الشباب المنظمين للمظاهرة. علمت أيضا خلال الأيام التالية أن العناصر التي قامت بالاعتقالات تتبع اللواء طارق بن زياد وان مجموع الاعتقالات بلغت حوالي ال 25 شخص من المظاهرتين. قيل لجميع المحتجزين أن سبب اعتقالهم هو التظاهر أمام مسجد الصحابة بدرنة وأمام منزل عميد بلدية درنة دون اخذ الأذن والموافقات اللازمة وان الطرف الاخر استغلها سياسياً. حقيقةً كان الاستجواب معي مرة واحدة ثم تركوني رهن الاحتجاز مع أخرين من بينهم مهاجر. وضعوني في زنزانة صغيرة وقدموا لي وجبتين في اليوم غداء وعشاء. سمحوا لنا بالخروج للحمام ثلاث او أربع مرات يوميا فقط لقضاء الحاجة لأن الاستحمام ممنوع. كان لدي شعور بالغضب لأنني طالبت بحقوق أقاربي الذين توفوا وفقدوا في الفاجعة ووجدت نفسي اتعرض للملاحقة وللعقاب مقابل ذلك! اعتقلت لعدة أيام لكن بعض من المعتقلين ظل استمر لمدة أطول في سجن ببنغازي.

تم إطلاق سراحي بتدخل من شخصية معروفة وقيل لي أنهم استثنوني لأن مسؤولاً في القيادة العامة للجيش هو من أمر بإطلاق سراحي. طلبوا مني التوقيع على ورقة معنونة بـ «تعهد» وهي تلزمني بعدم المشاركة في أية مظاهرات في المستقبل. لم يجدوا أدلة في هاتفي او ربما عندما قاموا بالتحري عني، وهذا ما قالوه عند اخلاء سبيلي «انت ما عليك شي تقدر تروح». انا الآن امارس حياتي بشكل طبيعي لكني متحفظ قليلا في مسألة التواصل او الاختلاط بالتجمعات بعد حادثة الاعتقال. لا يوجد الآن شيء اسمه حرية التعبير والخروج في مظاهرات. الجميع يخشى حالياً، أهالي المفقودين يعانون لكنهم يخافون من التصريح او النشر على المنصات العلنية خوفا من الاعتقال لأنهم يعلمون أن من يعتقل تلفق له تهم سياسية. هناك سياسات ممنهجة للتأثير على الرأي العام وللأسف هي ناجحة. أسهل شي هو تشويه سمعة المتظاهرين نظرا للظروف التي مرت بها درنة سابقا من السهل تلفيق التهم بالانتماء لجماعة ما او جهة معادية. النشطاء هذه الفترة يعملون في الجانب الإنساني يحاولون البقاء في الميدان لخدمة المتضررين فقط ولا أحد يرغب في الانخراط في أي أمور سياسية او مطالبات ذات طابع حقوقي. لو كانت هناك حرية تعبير لتظاهر الناس بالتأكيد هناك رغبة جامحة لدى الجميع لمطالبات عديدة تتمحور حول ملف المفقودين. فلا أحد يهتم بأهالي المفقودين من الحكومة، لذا يأمل الناس أن تكون هناك محاسبة. همّ المجتمع المتضرر الآن هو لقمة العيش فقط. أغلب الشباب والعائلات غرقوا في همومهم اليومية ويسعون فقط لإعادة بناء منازلهم المتضررة وهناك من غادر المدينة للضواحي وهناك من نزح بعيدا لينسى همومه.»

تعرض الناجون الذين حاولوا الاحتجاج أو التعبير عن آرائهم حول سوء إدارة الفاجعة للقمع والاعتقال التعسفي من قبل السلطات، مما يشكل انتهاكًا لحقوقهم. يُعتبر هذا انتهاكًا **للحق في حرية التجمع السلمي والتعبير** عن الرأي (المادة 20 من الإعلان العالمي) وحق الحماية من الاعتقال التعسفي (المادة 9 من الإعلان العالمي). كما أن هذه الانتهاكات تتناقض مع **إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان**، الذي يكفل للأفراد والجماعات الحق في الدعوة إلى الإصلاح والمشاركة في الاحتجاجات السلمية دون خوف من الانتقام أو الاعتقال التعسفي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإجراءات تشكل انتهاكًا صريحًا لحقوق المواطنين المكفولة بموجب المادة 14 من الإعلان الدستوري الليبي، التي تضمن حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع. كما أنها تتعارض مع المادة 31 من الإعلان الدستوري الليبي، التي تنص على تطبيق القانون على الجميع بشكل عادل ومنصف، وحماية المواطنين من الاعتقال التعسفي.

أم أيمن

> حتّى الإغاثة لم توزع علينا كما وزّعت على الليبيّين المتضررين، ولم يتم تعويضنا عن خسارة المنزل مثل بقيّة المتضرّرين. نحن الفلسطينيّون نعيش في هذا البلد، ونعمل فيه منذ أكثر من ستّة عقود، أصبحنا جزءاً من المجتمع الليبي.

تصف سيدة فلسطينية تدعى أم أيمن تعطيل الإجراءات الحكومية من قبل الجهات الرسمية بسبب التمييز قائلة: «باعتباري لاجئة فلسطينية منذ العهد الملكي في ليبيا، كانت الدولة الليبية وقتها قد منحت مساكن الى اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا لأنه خلال العهد الملكي أُعطيت ميزات كثيرة للفلسطينيين بموجب تشريعات وقوانيين نافذة منها بيوت للسكن. الأرض ليست ملكاً لي لكن المنزل الذي أعيش به هبة من الدولة مُنح لوالدي المتوفى منذ ذلك الوقت. عشت مع الليبيين حالي حالهم وثم توظفت أنا وفلسطينيون كثر في وزارة التعليم. لكن موقف الحكومتين الحاليتين كان سلبي معنا. ما أن أخبرناهم أننا من الفلسطينيين المتمتعين بميزات وفق القانون مثل المواطنين منذ عقود كان هناك تمييز واضح جداً في التعامل معنا وقد تم استثناؤنا من الحصول على المزايا والمساعدات والتعويض وجبر الضرر لأننا غير ليبيين. كنت انا وابنائي الستة وزوجي في منزلنا الذي يقع في وسط درنة، ليلة 11 سبتمبر تناولت وجبة العشاء مع أبنائي وزوجي ثم سهرنا قليلا. بقينا نتابع الاخبار على صفحات التواصل الاجتماعي وكانت اغلب الاخبار تتحدث عن السيول في منطقة الجبل الأخضر. صعدت لأطمئن على والدتي التي تسكن مع اخي في الدور العلوي وعدت بعدها للطابق السفلي. ذهب أبنائي للنوم في أسرتهم، ثم فجأة أصبحت المياه تتسرب للبيت. استيقظ الجميع وقررنا الذهاب مع بعضنا للاحتماء في المطبخ. ثم فجأة أتى طوفان كبير اجتث البيت كاملا بكل ما فيه. قذفتني المياه بعيدا وقذفت كل واحد من عائلتي في اتجاهات مختلفة. ركضت من مكاني أبحث عن عائلتي. وبعد ساعات عثرت على زوجي وابنتي الصغيرة البالغة 15 سنة وبعدها عثرنا على زوجة اخي أحياء. لم يصابوا و الحمد لله بإصابات بالغة. لكن السيل جرف ابنائي الخمسة ووالدتي وأخي وابنائه الأربعة. فقدت 11 شخصا من اسرتي ولازال جميعهم مفقودين حتى الآن. لست وحدي هناك 22 أسرة من الفلسطينيين المتضررين منهم 46 مفقود و17 متوف في درنة بسبب الفاجعة. الأيام الأولى كنت في حالة صدمة نفسية ولم اصدق ما حدث. كنت في حالة صحية سيئة لم أستطع النوم او الاكل او الشرب وبقيت ابحث عن أطفالي وامي وأخي لمدة 10 أيام متواصلة. كنا مشردين لا نملك شيء غير الدعاء ولا نقوم بشيء غير البحث عن معلومات حول من فقدناهم. لم تكن لدي حتى ملابس في الأيام الأولى بقينا بملابسنا المتسخة حتى وصلت المنظمات الإنسانية ووزعوا علينا المواد الاغاثية وبعض الملابس. حتى الإغاثة لم توزع علينا كما وزعت على الليبيين المتضررين. لم نحصل على بطاقة سند التي تقدمها حكومة الوحدة الوطنية للأسر المتضررة، ولم يتم تعويضنا على خسارة المنزل مثل بقية المتضررين الذين حصلوا على 100 ألف دينار (ما يعادل 20 ألف دولار تقريبا)، رغم أن لجنة حصر التعويضات سجلتنا بالمنظومة باعتبارنا مالكين للمنزل. كل جيراني أخذوا تعويضات، وهناك من أخذ تعويضات من غير المتضررين بعد أن تلاعبوا بالبيانات. بعد فترة قمنا بالاستفسار عند ذات اللجنة وقالوا لنا أن لجنة إعادة الاعمار لم تتخذ قرارا بشأن الأشخاص ذوي الجنسيات غير الليبية. نحن الفلسطينيون نعيش في هذا

البلد ونعمل فيه منذ أكثر من ستة عقود، أصبحنا جزءا من المجتمع الليبي، حتى عاداتنا ليبية. وضعنا يختلف عن باقي الجنسيات خصوصاً بعد التطورات الأخيرة في بلدي المحتل. بعد أن كنا نعيش بحالة طبيعية وفي منزل أعطي لنا من قبل الحكومة الليبية لظروفنا الخاصة منذ عقود، الآن نعيش في منزل ايجار، وزوجي يعمل براتب 1500 دينار ليبي شهريا (ما يعادل 310 دولار). انا موظفة في القطاع حكومي وراتبي موقوف منذ فترة طويلة قبل حدوث الفاجعة. عائلتي تعتمد فقط على مدخول زوجي المحدود إذ نقسم المبلغ بين تكلفة الكراء الحالي وبين شراء أساسيات المعيشة والديون تتراكم علينا يومياً. وهذا غير كاف أبدا لتلبية أدني الاحتياجات حتى من أكل وشرب في ظل غلاء الأسعار في درنة حالياً. إدارة عملي طلبوا مني بعد الفيضان تسليم ملفات وقمنا بتسليمها 4 مرات ومع ذلك لم يتم الافراج عن راتبي رغم انني اذهب للدوام يوميا حتى اليوم. يفترض ان تكون هناك استثناءات للمتضررين، ويفترض أنني معلمة موظفة بوزارة التعليم حالي حال من يعمل لحساب الدولة من المواطنين لأننا نقوم بتدريس الأجيال في ليبيا اللذين يستفيدون من خدماتنا. لكن لا أحد يكترث لأن الجهات الرسمية الآن تسأل أي قاصد متضرر عن الرقم الوطني. إن كنت لا تملك رقما وطنيا، لن يعطوك شيئا مهما كانت ظروفك. نعم، نشعر بالتمييز لأننا غير ليبيين ونعتبر درجة ثانية في كافة التعاملات، في كل مرة أسمع ذات العبارات «أنتم غير ليبيين لا يحق لكم» أو «أنتم غير ليبيين لم نبدأ في اجراءاتكم بعد».

حتى الإغاثة لم توزع علينا كما وزعت على الليبيين المتضررين. كثير من الأحيان يطلبون الرقم الوطني، بالرغم من أن صناديق المساعدات عليها شعار الأمم المتحدة. أليس من المفروض أن تكون هذه المساعدات للجميع على حد سواء لأنها مساعدات للمتضررين من الفيضان وليس من معاييرها انتقاء الناس حسب الجنسيات؟ بقيت فترة طويلة أبحث عن أي معلومات حول المفقودين تفيدني ولم يتواصل معي أحد من الحكومة، فذهبت وحدي إلى لجنة حصر المفقودين. اعطيناهم كافة التفاصيل، بعدها اتصلوا بنا وطلبوا الحضور لتقديم عينات الحمض النووي DNA في نوفمبر 2023. منذ ذلك الحين، لا نعلم شيئا عن جهود البحث أو عما إن كان أبنائي من ضمن المدفونين. كل اجاباتهم هي «مزال... مزال». لا توجد أي معلومات حول إن كانوا يطابقون عينات الحمض النووي مع الجثث مثلاً. لا أحد يفهم ما تقوم به الحكومة، أخذوا العينات وماذا فعلوا بها لاحقاً؟ ذهبت لهم مرات عديدة ثم فقدت الامل ولم اعد استفسر عن شيء. أنا مشغولة بأمور الحياة اليومية وتوفير لقمة العيش في ظروف صعبة وليس لدي مبلغ مالي حتى لأخذ تاكسي. شعرت أنني أدفع نقود على المواصلات كل مرة بلا فائدة. نقص المعلومات عائق كبير كل يوم أفكر في أبنائي وكيف تم دفنهم؟ هل تم دفنهم أم أخذهم الطوفان ولن أتمكن من الصلاة على قبورهم؟ أسأل نفسي لماذا لم تظهر نتائج مطابقة الحمض النووي حتى الآن؟ قلنا للجنة المفقودين وللجهات الرسمية نحن لا نطالب إلا بمعرفة أماكن دفنهم فقط لا غير. أثر ذلك على بيتنا لم نعد نحس بالاستقرار منذ الفاجعة وصحتنا انا وزوجي وابنتي كل يوم اسوء. لم نحصل على شهادات وفاة حتى الآن والأسباب غير معروفة بالنسبة لنا، اخر معلومات وصلتني من الناس أن السجل المدني كان خارجا عن الخدمة والآن بدأ يعود تدريجيا. ذهبت للسجل المدني قالوا لي أنهم يحتاجون وقتا أكثر للبدء في إصدار شهادات الوفاة. باعتبارنا من الجالية التي تتمتع بامتيازات في ليبيا، لدينا وثائق بالسجل المدني تثبت مساواتنا في حقوق عديدة، لكن بعد الفاجعة الجهة الوحيدة التي تواصلت معنا هي وزارة الخارجية التابعة لحكومة الاستقرار التي يتبعها أسامة حماد. هم أيضا أخذوا معلومات وصوراً من وثائقنا لكن لا نعلم ماذا سيفعلون بالمعلومات».

تعرض الفلسطينيون المقيمون في ليبيا للتمييز في الحصول على المساعدات، مما يشكل انتهاكًا **للحق في المساواة وعدم التمييز** (المادة 2 من الإعلان العالمي) والحق في المساعدة الإنسانية (المبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية)، علاوة على ذلك، ليبيا هي دولة موقعة على **اتفاقية جنيف الرابعة**، التي تنص على وجوب حماية المدنيين، وضمان وصولهم إلى المساعدات الإنسانية.

نرجس

> **أعطوا الناس قيمة من المال ثّم توقّفوا عن العمل! وكأنّهم اشتروا صمتنا لفترة! يجب على الحكومة أولاً أن تتحقق من المفقودين الّذين ربما دفنوا ويجب الإسراع بمطابقة الحمض النوويّ، واستخراج شهادات الوفاة للمفقودين، لاستكمال إجراءات الضمان الاجتماعي.**

نرجس شابة ليبية تدرس في الخارج فقدت خمس أفراد من عائلتها بسبب الفاجعة تصف معاناتها في الحصول على ضمان اجتماعي قائلة: «توفي والدي منذ سنوات وكانت أمنيته هو ووالدتي أن أحصل على تعليم ممتاز، لذا بادرت والدتي وأخوتي بعد وفاة أبي بدعمي مادياً لأحصل على شهادة علمية تخصصية من جامعة في الخارج. عند حدوث الفاجعة لم أكن معهم، كنت في البلد الذي أدرس فيه، استيقظت صباح الحادي عشر من سبتمبر على خبر الفاجعة في وسائل الاعلام وصفحات التواصل الاجتماعي. كانت عائلتي تمتلك شقة في عمارة جرفها السيل نحو البحر، لم يتبق من المبنى حتى قطعة حجر واحدة. وإلى هذا اليوم أمي وأشقائي الأربعة جميعهم مفقودون. لم أتمكن من الحصول على معلومات واضحة لأن خدمات الأنترنت انقطعت أثناء الفاجعة ولم تعد ليومين. من هول الصدمة، لا أعلم كم الاتصالات التي أجريتها الأيام التالية لكن أتذكر أن أقاربي وأعمامي أخبروني عما حدث عبر الهاتف. حجزت طائرة بأقصى سرعة للعودة إلى درنة ووصلت بعد خمسة أيام بسبب ازدحام الليبيين المقيمين بالخارج الذين أرادو العودة وغيرهم من الأجانب اللذين يريدون تقديم المساعدة. وصلت الساعة الثانية بعد منتصف الليل لدرنة وبقيت ببيت أحد أقاربي ثم خرجت في الصباح ابحث عن جثث أمي واخوتي بين ركام الجثث والأنقاض، في الشوارع المغمورة بالطين وفي المباني المدمرة. دخلت مبني إحدى العمارات القريبة من سكننا سابقا لأن نصفها لايزال موجود. كنت استكشف الجثث واحدة تلو الأخرى لأتعرف على أمي، لكن لم أر جثة أحد منهم. كانوا وقتها قد دفنوا أعدادا كبيرة من الجثث، وكنت أتساءل هل دفنوا أم أخذتهم المياه لأن كل شيء كان عشوائيا، لم تكن هناك جهة رسمية وقتها أستطيع أن أتوجه لها للسؤال. ذهبت للمستشفيات التي بها الجرحى والتقيت بجارتنا التي أخبرتني أن أمي كانت تركض للأعلى حتى وصلت الطابق الخامس وهي تصيح «يا لطيف. يا لطيف» ثم انهار المبني ومنذ تلك اللحظة لا أحد يعرف أين أمي وأشقائي. بقيت لفترة بمنزل أقاربي المكتظ وبدأت أشعر أنني عبء عليهم وهم يسألونني طول الوقت متى ستغادرون، ومتى سيعطونكم مكانا للإقامة. كانت هناك ضغوطات نفسية

هائلة. لذا ما ان استلمت قيمة جبر الضرر عن فقدان المسكن من الحكومة 100,000 دينار (20 ألف دولار)، هذا المبلغ الذي لا يمكن لأحد شراء سكن به، قررت أن أعود لدراستي وشقتي في الخارج بدلا من أن أكون عبئا على أخرين. شعرت أنني لن أتمكن من العثور على أهلي في ظل جهل الحكومة بإجراءات طمأنة العامة حول المفقودين. وكانت نصيحة أمي وأبي أن أكمل الحصول على شهادة الدكتوراه ترن في أذني، واقنعت نفسي أن لا خيار لي غير ذلك الآن. دفعت قيمة الجبر في كراء شقتي بالخارج وجزءا من قسط الدراسة لكيلا تنتهي إقامتي لأنهم سيرحلونني دون إقامة، لمن أعود؟ ليس لدي شيء أعود له في درنة جميعهم مفقودون ولا يوجد سكن لي. أنا فتاة عزباء وحيدة الآن ، وثقافة المجتمع الليبي ترفض سكن الفتاة لوحدها في ليبيا، الخيار الوحيد هو استكمال دراستي. كانت والدتي متقاعدة ولها راتب من الضمان الاجتماعي. أوقفوا راتبها بعد الفاجعة، لأن وزارة الشؤون الاجتماعية توجب على وارث الضمان اخطاراً سنويا للضمان الاجتماعي، هذا ما فهمته. والآن أنا احتاج شهادة وفاة والدتي لاستكمال إجراءات الاخطار، لكن أمي مفقودة وليست متوفية والدولة ترفض إعطاء شهادات الوفاة للمفقودين. كنت ادرس الدكتوراة على حساب عائلتي، الآن بعد وفاتهم لا يوجد من يعيلني او يدفع لي تكلفة الدراسة او السكن. راجعت الجهات الحكومية المعنية من أجل الحصول على دعم مادي لإكمال دراستي. في البداية وعدوني وعودا كثيرة وقالوا إنهم سيقدمون لي الدعم، لكن لم يقوموا بشيء سوى وضعي في حالة انتظار وترقب طول الوقت. كنت أعتقد أنهم سيتفهمون وضعي الحالي كوني وحيدة وأنهم سيتكفلون على الأقل بدفع مصاريف الدراسة المتبقية. لكن اخر مرة استفسرت فيها قالو لي «حتى موظفي الجهة الحكومية لم يتقاضوا رواتبهم منذ فترة وليس لدينا أي حلول حاليا.» لا أفهم أين تذهب تلك الملايين التي يعلنون عنها بين الحين والاخر. ألم يقل المسؤولون بالإعلام المرئي أن لديهم القدرة على توفير الأفضل للمتضررين؟ لا يمكن شراء سكن بمبلغ جبر الضرر، لذا دفعت من خلاله أقساط الدراسة والسكن لمحاولة استكمال تعليمي حيث انني في اخر مراحل تقديم الرسالة للحصول على الدرجة العلمية، ورغم ذلك مازلت احتاج للدعم لاستكمال دراستي لأن المبلغ قليل. تواصلت مع لجنة الحصر ولجنة التعويضات لكن بعد استلام قيمة الجبر لم يتواصل معي أي شخص. لم تقدم لي الحكومة والجهات الحكومية في درنة أي شي، لا يوجد تسهيلات أو حتى معاملة انسانية، الجميع يقول انهم ملتزمين بالإجراءات. أي إجراءات؟ أعطوا الناس قيمة من المال ثم توقفوا عن العمل وكأنهم اشتروا صمتنا لفترة. يجب على الحكومة أولا ان تتحقق من المفقودين اللذين ربما دفنوا ويجب الإسراع بمطابقة الحمض النووي، واستخراج شهادات الوفاة للمفقودين، لاستكمال إجراءات الضمان الاجتماعي. الآن لم يتبق لي شيء من المال إلا 185 دولارا فقط، ولا أعلم ما هو مصيري الشهر القادم. لا أريد أن أفكر في الأمر لأنني أشعر بضعف الحيلة فمن كثرة التفكير تنتابني نوبات صداع متكررة. أخبروني أن الحكومة أصدرت قرارا بأولوية المتضررين في الحج لهذا العام، اعتقدت أن هذه فرصة علاج نفسي لي ربما يتقبل الله دعائي، لكنهم استثنوني من هذا الدعم أيضا لأن عمري اقل من 45 سنة وليس لدي رجل مُحرم، رغم ان هناك قرار من السلطات السعودية يسمح بحج المرأة دون محرم. لم أعد أطالب بشيء الآن لأني أعلم أن لن يلتفت أحد لي. كل ما أطالب به الآن من الحكومتين هو تغطية باقي المنحة الدراسية لاستكمال دراستي مثلي مثل بقية الطلبة الذين يتلقون منحة من الدولة، أليس طلب العلم مهماً مثله مثل الحج؟ لا أعتقد أنهم سيضعون استثناءات لي لأحصل على ضمان والدتي الاجتماعي، ولا أعلم إن كانوا سيعطونني أي تعويض أو مسكن مستقبلا. لا أثق في المؤسسات الحكومية لأن قراراتها دائما عشوائية ومبنية على فساد مالي، أعتقد أنهم سيحاولون اقصاء أكبر عدد ممكن من المتضررين لكي يحتفظوا بالقيم المالية ويعطوها لمن لا يستحقها».

تعرضت الأسر التي فقدت معيلها الرئيسي في الفاجعة لصعوبات كبيرة في الحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي اللازم، مما أثر على قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. هذا يشكل انتهاكًا **للحق في الضمان الاجتماعي** (المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) والحق في الحياة الكريمة (المادة 3 من الإعلان العالمي). كما يمثل خرقًا لحقوقهم المكفولة بموجب المادة 1 من قانون الضمان الاجتماعي الليبي رقم 13 لسنة 1980.

بالإضافة إلى ذلك، إن حق الأسر في معرفة مصير أفرادها المفقودين مكفول بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك **اتفاقيات جنيف** التي تُلزم الدول بالبحث عن المفقودين والإبلاغ عنهم. ليبيا، بصفتها دولة موقعة على هذه الاتفاقيات، مُلزمة بحماية **حقوق المفقودين وأسرهم**. وفقًا لقرار **مجلس الأمن رقم 2474** الصادر في عام 2019، يتعين على الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة للبحث عن الأشخاص المفقودين، وضمان حصول أسرهم على المعلومات المتاحة حول مصير أحبائهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

التوصيات

تُسلِّط الرواياتُ المباشرة للضحايا في هذه المجموعة الضوء على مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي أثّرت على حقوق الضحايا، بما في ذلك حقهم في الانتصاف الفعال، وحقّهم في السكن والتعليم والصحة البدنية والعقلية، وفي أشكال أخرى من التعويض، وكذلك على نطاق أوسع، حق المجتمع المدني في التجمّع وتكوين الجمعيات، والحق في حرية التعبير.

وإزاءَ هذه الخلفيّة، ندعو السلطات الليبية والمجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير التالية على وجه السرعة، بما يتماشى مع النهج القائم على حقوق الإنسان ووفقاً لمبادئ عدم التمييز والمساواة.

إلى السلطات الليبية:

برنامج لجبر الضرر

- تأسيس برنامج جبر ضرر شاملٍ وملائم قادر على ضمان حصول جميع الضحايا على تدابير الجبر المناسبة للأضرار التي لحقت بهم، وفقاً للقانون الدولي. ويشمل ذلك التعويض الكافي وفي الوقت المناسب، وردِّ الحقوق، وإعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار والترضية.

- يجب أن يكون للضحايا، وعند الاقتضاء، لعائلاتهم القدرة الكاملة والمشاركة الفعالة في عملية إنشاء وتخطيط وإدارة مثل هذا البرنامج التعويضي.

- يجب اتخاذ الإجراءات التالية على سبيل الأولوية العاجلة لضمان حصول الضحايا على تدابير جبر الضرر الذي لحق بهم وحصولهم عليها:
  - توفير العلاج الطبي المطلوب، بما في ذلك من خلال تزويد الضحايا بإمكانية الوصول إلى مراكز الدعم الصحي ذات الصلة.
  - تسهيل ودعم أُسَرِ المفقودين للحصول على الوثائق لإثبات حقهم في الميراث والضمان الاجتماعي.
  - الإسراع في استخراج الجثث من المقابر الجماعية وإعادة الجثث إلى ذويها على وجه السرعة.
  - تقديم التعويضات أو الدعم المطلوب للضحايا الذين فقدوا مساكنهم الدائمة نتيجة للفاجعة والذين نزحوا عدة مرّات.

إجراءات المساءلة

- ضمان إجراء تحقيقات شاملة وشفافة ونزيهة في ملابسات انهيار سدي درنة والمسؤوليات المترتبة على انهيارها، وكذلك في أيّ تدابير احترازية اتُّخذت للإخلاء أو الحماية من عواقب انهيار السدود. ويجب أن تشمل هذه التحقيقات التحقيق في جميع

جوانب الانهيار وعواقبه، بما في ذلك تحديد جميع الأفراد والمؤسسات المسؤولة، سواء كانت ضالعةً بشكل مباشر أو غير مباشر.

- تمكين الضحايا من الحصول على العدالة بِحُرية ودون عوائق، بما في ذلك من خلال تقديم الشكاوى إلى السلطات المختصة، مِن دونِ خوف من الانتقام والملاحقة القضائية من قِبل الجهات الحكومية رداً على الشكاوى المقدمة. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً توفير المساعدة القانونية، خاصة لأولئك الذين فقدوا مصادر رزقهم أو الذين قد لا يستطيعون تحمّل أتعاب المحامين.

- ضمان حقوق وتعويضات الضحايا وذويهم عند الاقتضاء خلال مراحل العملية القضائية المختلفة سواء في التحقيق أوالملاحقة وإصدار الأحكام، وذلك وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة والتشريعات الليبية.

حرية تكوين الجمعيات

- تزويد منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة والخبراء بإمكانية الوصول مِن دون عوائق إلى المتضررين، بما في ذلك بهدف تحديد احتياجاتهم وتلبيتها.

- حماية منظمات المجتمع المدني والناشطين والصحفيين من جميع التدابير التعسُّفية التي تهدف إلى تخويفهم ومراقبة أنشطتهم.

الدعم الفوري لجميع المتضررين من الفاجعة

- إجراء تدقيق مستقل وشامل للأموال التي أنفقها «صندوق إعادة إعمار درنة» حتى الآن لمنع الفساد من خلال الاستخدام غير المناسب وغير القانوني للموارد المخصصة للصندوق.

- بمجرد إنشاء عملية صرف شفافة وخاضعة للمساءلة، تخصيص موارد كافية لصندوق إعادة الإعمار لتوفير الدعم الفوري، وعند الاقتضاء، الدعم على المدَيَيْن المتوسط والطويل لجميع المتضررين من الفاجعة، مِن دون تمييز بين فئاتٍ مثل العمال الأجانب والنازحين واللاجئين والفلسطينيين الذين مُنحوا عقارات في ظل النظام الملكي الليبي والنساء الليبيات المتزوجات من أجانب وذُريَّات هؤلاء النساء. ضمان تخصيص الأموال وموارد الدعم الأخرى بطريقة شفافة، بما في ذلك من خلال الكشف العلني عن جميع المدفوعات ذات الصلة التي دُفِعت لإعادة الإعمار وتدابير الجبر المحتملة، مثل التعويضات وإعادة التأهيل.

إلى منظمات الإغاثة الدولية والجهات المانحة:

- زيادة التمويل والموارد الأخرى لدعم الضحايا، بما في ذلك على المدى الطويل لتغطية الاحتياجات المستمرة، بما في ذلك الإغاثة والدعم الصحي والتعليمي والنفسي.

- ضمان توفير التمويل ذي الصلة وغيره من أشكال الدعم للمستفيدين المستهدفين، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الفئات المهمشة، وعدم إساءة استخدامها لأغراض أخرى.

إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة:

- إنشاء آلية للمساءلة عن الرصد والتوثيق مصممة لتوضيح الملابسات والمسؤوليات المتعلقة بالفاجعة، ورصد الاستجابة التي تتخذها السلطات.

- التوضيح للسلطات الليبية أنه ينبغي عليها اتخاذ التدابير اللازمة لوقف ومنع التهديدات المستمرة والمستقبلية وغيرها من القيود التي تفرضها السلطات على منظمات المجتمع المدني التي تدعم الضحايا والمجتمعات المتأثرة.

قائمة المصادر والمراجع

العهود والنصوص الواردة عن الأمم المتحدة:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ديسمبر 1966). صادقت عليه ليبيا عام 1976.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ديسمبر 1966). صادقت عليه ليبيا عام 1970.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ديسمبر 1979). صادقت عليه ليبيا عام 1989.

الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: ليبيا (CEDAW /C/LBY/CO/5 فبراير 2009).

التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. «الجزء الرابع: تطوير القانون الدولي. الجزء الرابع (ج): حماية الأشخاص في حالة الكوارث» (محكمة العدل الدولية 2023).

إعلان الحق في التنمية (ديسمبر 1986).

إطار التعاون للتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة 2023-2025. https://unsdg.un.org/sites/default/files/2022-06/Libya_Cooperation_Framework_2023-2025.pdf

نظام الآنذار المبكر (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث).

إطار عمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة 2005-2015. https://www.unis-dr.org/files/2909_0860924giparabic.pdf

مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالة الكوارث 2016 (لجنة القانون الدولي). https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/6_3_2016.pdf

التقارير:

لجنة القانون الدولي. «التقرير الثامن عن حماية الأشخاص في حالات الكوارث» (A/CN.4/697 أبريل 2016).

مجلس حقوق الآنسان. «تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية» (A/74/163 يوليو 2019).

الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. «المبادئ التوجيهية بشأن إدارة مخاطر الكوارث» (ديسمبر 2023) https://disasterlaw.ifrc.org/sites/default/files/media/disaster_law/2023-12/VF-Guidelines%20on%20Disaster%20Risk%20Govern-ance%20-%20Pilot%20Version%20for%20Comments_Arabic.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ 9 يوليو 2024.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الآنسانية. «ليبيا: الاستجابة للفيضانات - تحديث عن الوضع الآنساني» (20 مارس 2024) https://www.unocha.org/attachments/e7d98a46-08bc-4c5d-a972-36c1ad90c9d8/20240320%20Libya%20Humanitari-an%20Update%20-%20Arabic.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ 9 يوليو 2024.

المنظمة الدولية للهجرة. «ليبيا: التحديث الخامس للعاصفة دانيال» (20 سبتمبر 2023) https://dtm.iom.int/reports/libya-storm-daniel-flash-update-5-20-september-2023?close=true. تمت زيارة الموقع بتاريخ 9 يوليو 2024.

التقرير الموضوعي لACAPS . «ليبيا: تحديث عن تأثير العاصفة دانيال في منطقة درنة» (15 سبتمبر 2023) https://reliefweb.int/report/libya/acaps-thematic-report-libya-up-date-impact-storm-daniel-derna-district-15-september-2023. تمت زيارة الموقع بتاريخ 9 يوليو 2024.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. «إجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث» (23 نوفمبر 2023) https://www.undrr.org/media/93634/down-load?startDownload=20240709. تمت زيارة الموقع بتاريخ 9 يوليو 2024.

منظمة العفو الدولية. «ليبيا:"في ثوانٍ، تغيّر كل شيء": العدالة والآنصاف بعيدا المنال للناجين من فيضانات درنة» (11 مارس 2024) https://www.amnesty.org/ar/docu-ments/mde19/7608/2024/ar/. تمت زيارة الموقع بتاريخ 9 يوليو 2024.

© جميع الحقوق محفوظة

محامون من أجل العدالة في ليبيا
www.libyanjustice.org

رصد الجرائم في ليبيا
www.lcw.ngo